

$$\frac{1229}{171}$$

2/2

20.



Kurdistan Center
for Arts & Culture

١٩٨٩ - ٨ - ٢٠



نافع أيوب
الدكتور
عقراوي



بشارتو کەڵاڵە شەشێو ئاشاکواری
Kurdistan Center
for Arts & Culture
١٢٢٩
هزارا یولتن / ٢٢٠
میلادیا لومارک / ٢٠٠٠

المجلة الكردية

منشورات وزارة



Kurdistan Center
for Arts & Culture

منشورات وزارة الاعلام - الجمهورية العراقية

سلسلة الكتب الاعلامية

م ١٩٧٥

(٦٠)





Kurdistan Center
for Arts & Culture



Kurdistan Center
for Arts & Culture



Kurdi
for Ar

استعراض ناریخی





Kurdistan Center
for Arts & Culture

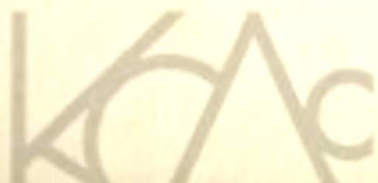
ان نظرة فاحصة الى الظروف التاريخية التي نشأت فيها حركة البعث .. لابد وان تقودنا الى استكشاف حقيقي لطبيعة هذه الحركة التي جاءت ودا عميقا على تلك الظروف واستجابة طبيعية للتطلعات الانسانية الطافية للشعب العربي .

ان البعث وان لم يكن قد عالج او تطرق الى بعض المسائل التفصيلية في حياة الوطن العربي . الا ان طبيعة تكوينه وافكاره كانت تفصح بشكل او بآخر .. عن نظره الى كثير من تلك المسائل .

وبالنسبة للقضية الكردية التي هي موضوع بحثنا هذا ، فان البعث لم يعرج لبحثها او معالجتها تفصيليا في بداية نشأته لاسباب عديدة لاتنفصل عن مجمل الظروف القومية والتاريخية التي كانت سائدة في مرحلة الثلاثينات والاربعينات .

ان نشوء الحزب في ظل القهر القومي والتجزئة والتخلف والسيطرة الاستعمارية .. دفعه الى تكريس افكاره ونضاله لتحرير الامة العربية .. عن طريق بث الافكار القومية العربية التقدمية وايقاظ الشعور القومي بضرورات التحرر والوحدة .

الا ان الحزب من خلال تركيزه على الظاهرة القومية ، كان يحاول (تخلص مفهوم القومية العربية ، من الافكار العرقية



والشوفينية والقومية اللا اشتراكية ، ومن النظرات الخارجية التي تنقل التحليلات المدرسية التقليدية وتطبقها بشكل آلي على التجارب القومية المعاصرة (١) .

ولم يغفل الحزب بالطبع ، مسألة علاقة الأمة العربية بالشعوب والأمم الأخرى . . هذه العلاقة التي شدد على ضرورة التكاثرها على أسس إنسانية تحترم فيها الأمة العربية ، حقوق وآمال جميع الأمم والشعوب المناضلة في سبيل حريتها . وهكذا ثبت الحزب في دستوره الذي أقره مؤتمره القومي الأول عام ١٩٤٧ هذه الحقيقة حينما نصّ على :-

١ - الاستعمار وكل ما يمت إليه عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون ضمن إمكانياتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها .

٢ - الإنسانية مجموع متضامن في مصلحته ، مشترك في قيمه وحضارته . فالعرب يتفدون من الحضارة العالمية ويفدونها ، ويمدون بها الإخاء إلى الأمم الأخرى ويتعاونون معها على إيجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب الرفاهية والسلام والسمو في الخلق والروح .

وفي مكان آخر من الدستور يثبت الحزب طبيعة افكاره القومية ، فيشير إلى أن « الفكرة القومية التي يدعو إليها هي إرادة الشعب العربي في أن يتحرر ويتوحد ، وأن تعطي له فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ ، وأن يتعاون مع سائر الأمم على كل ما يضمن للإنسانية سيرها القويم إلى الخير والرفاهية » .

وعبر كل المناسبات ، كان الحزب يؤكد أصالة فكره القومي الإنساني . . عن طريق الربط الجدلي بين القومية والإنسانية ، وعن طريق اكساب النضال القومي طابعا إنسانيا تقديميا يجنبه الانجراف نحو مواقع التعصب والانغلاق .

ورغم كل هذه التأكيدات الواضحة ، فقد حاولت جهات عديدة تشويه واقع الحزب وحقيقة أهدافه ومبادئه متبعة بذلك أساليب ووسائل متعددة . فلقد جرت محاولات خبيثة لتشويه معنى

المادة ١١ من دستور الحزب الذي اقره مؤتمره القومي الاول والتي تشير الى « يجلى عن الوطن كل من دعا او انضم الى تكتل عنصري ضد العرب ، وكل من هاجر الى الوطن العربي لغاية استعمارية » .

ان هذه المادة واضحة لالبس ولاغموض فيها ، الا ان اعداء القضية العربية حاولوا تفسيرها بالشكل الذي يحقق اهدافهم الخبيثة .. ومن ثم فقد سموا الى تحريض هذه الاقلية القومية او تلك في الوطن العربي على الحزب .. وايهامها بأنها المقصودة بالمادة ١١ من دستوره .. ان الشرط واضح في هذه المادة .. وهو التكتل العنصري المضاد للعرب .. فهل تقع القومية الكردية او غيرها من الاقليات القومية تحت طائلة هذا التشخيص ؟ .. والجواب واضح هنا ايضا .. لان الاخوة العربية الكردية .. وعلاقة القومية العربية بالقوميات والاقليات التي تعيش وايها ضمن وطن واحد ، كانت ابدا بمستوى المحبة والالفة والنضال المشترك .

وقد سعى الحزب لاول مرة فكرة خاطئة في هذا المجال ، في كل المناسبات وعبر اللقاءات مع اخواننا الاكراد في مناسبات وطنية سبقت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ .

ثم كانت ثورة الرابع عشر من تموز حدا فاصلا في تاريخ العراق النضالي والسياسي .. وفرصة عظيمة للقوى الوطنية ، لكي تعبر عن حقيقة طموحاتها ورايها في مجمل الاحداث الوطنية والقومية وتشخيصها للعلل التي يعاني منها شعبنا ، وطريق الخلاص منها . كما ان قيام الثورة كان فرصة طيبة لكي يتعرف الاخوة الاكراد الى حقيقة موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من قضيتهم .

وكان لقاء الرفيق ميشيل عفلق الامين العام للحزب ، بالوفد الكردي ، برئاسة السيد ابراهيم احمد في فندق بغداد بعد ايام من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، مناسبة فريدة لكي يسمع الاخوة الاكراد ، وجهة نظر الحزب .. ومما قاله الرفيق الامين العام للوفد الكردي :

« ايها الاخوة ، خذوها كلمة خالصة صافية .. اننا حريصون على الحرية لجميع البشر ، مستعدون للتضحية في سبيل الدفاع عن الحرية في العالم .. فكيف لا ندافع عن حرية اخواننا الدين

يعيشون معنا منذ مئات السنين لم يفرق بيننا وبينهم مفرق ، وقد
جمعتنا أواصر شتى وهذه الأرض وهذه السماء لم تعرف ماعرفته
بلدان أخرى من التفرقة الدميمة ومن التعصب الدميم ، ومستقبلنا
سيكون أكثر نصوعا من ماضينا وحاضرنا ، فنحن نكن لكم المحبة
والإخاء وليس ذلك حرصا عليكم وعلى مصلحتكم فحسب ، وإنما
هو حرص على وطننا وعلى سلامته ، وعلى أن يعيش باستقرار وهناء
وتعاون بين الجميع ، وهو حرص على أمنا وحضارتنا وقيمتها بين
الأمم ، بأن تمثل الاخلاص للمثل العليا والوفاء للروح الانسانية ،
ولكم منا كل مؤازرة ومحبة وانني مؤمن وواثق بأن عواطفكم
يا اخوتي الاكراد ، لاتقل عن عاطفتنا نحوكم فانتم من هذه الأرض
الطيبة ولا قوة تستطيع ان توجد ثغرة بيننا وبينكم ، وكلما خطا
هذا الوطن خطوة في طريق التحرر وفي طريق رفع مستوى الشعب
ورفع الظلم عنه ، بتحقيق العدالة للجميع ، سترون بأن كثيرا من
الآوهام سوف تزول وتتلشى ، وسوف نلتقي وتكون حقوقكم
وأمانيتكم وما يقوى شخصيتكم ويساعدكم على الابداع والعمل المنتج .
سيكون ذلك مضمونا (٢)

ان تأكيد الرفيق ميشيل عفلق للوفد الكردي على الأخوة
العربية الكردية وتطمينهم الى ان الحزب يقف من قضيتهم موقفا
موضوعيا صائبا .. ان هذا التأكيد ، كان محاولة جادة لتبديد تلك
الآوهام المنسوجة حول حقيقة فكر الحزب القومي واظهار موقفه
الاصيل المناقض اصلا للفكر التعصبي اللانساني . ثم كان انضمام
الحزب الديمقراطي الكردستاني الى جبهة الاتحاد الوطني بعد قيام
ثورة ١٤ تموز الى جانب حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب
الشيعي وحزب الاستقلال والوطني الديمقراطي ، فرصة طيبة
ايضا ليتفهم الاخوة الاكراد عن كذب ، موقف البعث ويتعرفوا بشكل
مباشر على طبيعة هذا الموقف واصالته .

ان عقدة الخوف من القومية العربية والوحدة العربية ،
كانت هي الثغرة المربعة التي حاول اعداء الاخاء الوطني النفاذ منها
لتمزيق عرى الأخوة العربية الكردية ، ومطالبة حزب البعث العربي
الاشتراكي في تلك المرحلة ، بانضمام العراق الى وحدة مصر
وسوريا ، لم تكن موجهة بأي حال من الاحوال ، ضد الاكراد او

ضد الاقليات القومية او اي فئة سياسية .. لان هذه المطالبة كانت جزءا من اهداف النضال الذي خاضته جميع القوى الوطنية في العراق قبل ثورة الرابع عشر من تموز ، ومن ثم فانها كانت تقع ضمن الشروط التاريخية لتلك المرحلة وطبيعة النضال ضد الاستعمار والامبريالية .

ومع ذلك فقد حاول اعداء الاخوة العربية الكردية - بل ونجحوا في ذلك للأسف - توجيه الانظار عن هذه الحقائق ، والادعاء بأن حركة الوحدة العربية موجهة ضد الاقليات القومية ومنها القومية الكردية ..

ان اصطدام الحزب بهذه الظاهرة المروعة .. دفعه الى محاولات عديدة لتبديد هذه الادعاءات وتفنيدها عن طريق المقالات السياسية التي ظهرت في جريدة «الجمهورية» ، التي صدرت بعد ثورة ١٤ تموز ، والتي كانت تعبر عن وجهة نظر حزب البعث العربي الاشتراكي .. ففي احدي مقالاتها ، قالت الجمهورية : (اننا في العراق شركاء في هذا الوطن عربا واكرادا .. ويعني ذلك ان الاخوة التي تكونت على مرور الاجيال ورثفتها المصالح ووحدة المصير ، وغذتها روابط العيش سوية ووحدة الاهداف في تحقيق العزة والحرية والرفاة للجميع ، ومتن عراها تطور التاريخ الطويل والتمازج والتفاعل والتساند في السراء والضراء ..) ، وتضيف الجمهورية (القومية العربية كحركة في الوقت الحاضر تنوجه لتحقيق اهداف واضحة معينة ، هي التخلص من الاستعمار ، وتوحيد وتقديم البلاد العربية ، واهدافها مستمدة من حقائق الحياة في البلاد العربية والظروف التي تحيطها وهي كحركة لاتحمل غير المحبة وروح التعاون والتفاهم والتآزر مع الجميع ، وهي بحكم بدورها وطبيعتها لايمكن ان تكون عدائية متعصبة ، ولايمكن ان تنكر للغير ماتريثه لنفسها ولا ان تعارض للغير ماتطالب به لذاتها ، والاخوة العربية الكردية شيء جوهري ثمين تسمى وتعمل حركة التحرر العربي الحاضرة لتدعيمها وحمايتها من اخطار التصدع ..) ، ثم تقول الجمهورية : (ان البعض لايزال ينظر للقومية العربية من خلال المفهوم الذي عرف بالتعصب والعداء فيتصور بها ما هو غير حقيقي .. ان تحرير وتوحيد البلاد العربية في مصلحة الجميع عربا واكرادا .

فالقومية العربية ليست خطرا على احد وليس من طبيعتها ورسالتها ان تكون كذلك . . ان القومية العربية لا يمكن ان تنكر على اي انسان حقوقه المشروعة وتغبط مكانته في المجتمع . . . وان كون العراق جزءا من الوطن العربي وكون الاكراد شركاء مع العرب في هذا الوطن ، حقائق اصيلة واسباسية وما علينا الا ان نعطيلها المخطئون التام والمعنى الكامل ، فكل الخطوات العملية المشتقة منها وكل ما بها من محتوى ، يجب ان نراعيه ونسير عليه ونحترمه ، الاقرار بالحقائق يجب ان يتبعه احترام للمحتوى العلمي لهاتين الحقيقتين . فالعرب والاكرد اخوة لا لاننا نريد ذلك اليوم ، بل لانه حقيقة تاريخية تفرض نفسها . والاخوة تتضمن حقوقا ومنزلة لكافة الشركاء . . (٢) .

ان تثبيت هذه الاجزاء من مقال الجمهورية هنا ، كان ضروريا ، لما لهذا المقال من أهمية بالغة ، لانه كان في الحقيقة تصديا واضحا لمحاولات التثوية وطرحا علنيا لموقف البعث من القضية الكردية في وقت كانت تسمى فيه القوى العدو لآمال شعبنا لتأليب الاكراد على حركة القومية العربية .

ان المقال واضح في تشخيصه لموقف الحزب ، وايمانه الراسخ بالحقوق المشروعة للاكراد ، ومن ثم فانه كان محاولة جادة لتطمين الاخوة الاكراد وتنبيههم الى اخطار التصور الخاطيء لطبيعة حركة التحرر العربي .

غير ان هذه المحاولة . . وكل المحاولات الاخرى لم تغلح في ازالة الرواسب من قلوب بعض المشككين ، ولم تنجح في حل عقدة التشكيك . وهكذا وقعت بعد ذلك احداث مؤسفة لانريد ان نستعيد ذكرها الان ، ولكن الامانة التاريخية تحتم علينا الاقرار بان الذين زرعوا وغدوا تلك الشكوك والاوهام وحاولوا تمزيق الوحدة الوطنية ، لم يكونوا حريصين على الاكراد ، مثلما لم يكونوا حريصين على العرب .

وفي اشدد الظروف قريبا من المأساة حاول الحزب ، تجنب الوحدة الوطنية منزلقات الفرقة والصدام . . فكان يشير الى (ان وجود العرب والاكرد في هذه الربوع ، لم يكن امرا يستوجب

الاثبات ، ذلك لان وجودنا عربا واكرادا في العراق ، يعني ان هناك
وطنا مشتركا بيننا .. ان الاخوة العربية الكردية لم تكن شيئا يكتب
على الورق ، ذلك لانها ليست اتفاقا تجاريا او معاهدة مؤقتة بين
طرفين يودان التقارب .. انها صلة الحياة الماضية والحاضرة
والمستقبل (٤) .

المهم ، ان هذه الجهود لم تثمر ، لان القوى المضادة نجحت في
لعبتها لتفتيت القوى الوطنية وضربها ببعض ، لتنقض عليها بعد ذلك
الواحدة بعد الاخرى .

وفي الظروف الصعبة ، ورغم تعرض حزب البعث لمحاولات
دموية لتصفيته ، كان يحاول التأكيد على مواقفه المبدئية من
المسألة الكردية .. ورغم انشغاله ، بعد انحراف كريم قاسم ،
في الدفاع عن تثبيت خطه النضالي والدفاع عن نفسه ووجوده وحياة
مناضليه .. ورغم خيبة الامل العميقة التي ولدتها ظروف هذا
الانحراف والعناصر والفئات التي شاركت فيه ، ورغم المرارة التي
عانى منها مناضلو حزب البعث ، فان الحزب بقي امينا لموقفه
الموضوعي من القضية الكردية ، رغم شعوره بأن اطرافا معينة في
الحركة الكردية لم تفهم طبيعة نضاله القومي الوجودي مما دفعها
الى الموقف السلبي من هذا النضال ، غير ان هذا الموقف لم يزحزح
رأي الحزب في القضية الكردية كقضية قومية عادلة ، ينظر اليها
بمعزل عن المؤثرات الطارئة .

ان سلبية الحزب ازاء الحركة الكردية المسلحة التي قامت في
عهد حكم عبدالكريم قاسم ، لم تكن سلبية من القضية الكردية ذاتها،
وانما كانت موقفا سياسيا عاجل موقف بعض اطراف الحركة الكردية
المنعزل عن مجموع حركة شعب العراق ونضاله ضد الحكم القاسمي .

لقد رأى الحزب في هذا الموقف تشبها للنضال الشعبي ، ومن
ثم اضعافا للحركة الوطنية الهادفة لاسقاط حكم قاسم ، لذلك
فانه ثبت موقفه من القضية على اساس ان حل المشكلة الكردية
لا يمكن ان يمر الا عبر نضال مشترك لاسقاط سلطة الانحراف .

(ان المطالب القومي الكردية ، بغض النظر عن اهمية تلك
المطالب وجديتها ، هي جزء من مطالب الشعب بمجموعه فسي

تحقيق امانيه القومية وحرياته الديمقراطية ، وتحقيق هذه المطالب لا يتم الا عن طريق انهاء الحكم القائم . . ان تحقيق مطالب شعبنا في العراق بكل قومياته ، يرتبط ارتباطا جويبا بمدى استيعاب الحركات القومية التقدمية الواعية للأمانى القومية لجموع الشعب ، اي ان امانى القومية الكردية لا يمكنها ان تنال تأييد ودعم مجموع شعبنا في العراق مالم تع الحركات الكردية نفسها معركة التحرر العربي ومتطلباتها وتتعاون وتتكاتف مع الحركات العربية التقدمية ، تعاوننا يرتفع بمستوى المعركة المشتركة . . ان الحركة الكردية الواعية التي بإمكانها ان تجسد قضية الاكراد هي تلك الحركة التي ترتبط حياتيا بقضية الشعب العربي وقضية الأمة العربية ، الحركة التي ترى في وحدة الأمة العربية وانتصارها ، دعما للقضية الكردية لا خطرا يهددها ، الحركة التي تعتبر ان جميع اعداء الشعب العربي هم ايضا اعداء الشعب الكردي (٥) .

الطريق لحل القضية الكردية لا ياتي الا عبر النضال لاسقاط الحكم القاسم ، هكذا كان موقف الحزب في تلك المرحلة .

وحين اثمر نضاله الدامي بتفجير ثورة الرابع عشر من رمضان عام ١٩٦٣ . . اكد هذه النظرة في البيان الاول الذي صدر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة حيث جاء فيه (تحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحهما القومية ويقوى نضالهما المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية) .

ورغبة من الحزب في ترجمة هذا البيان الى فعل ، شكل وفدا من الشخصيات الوطنية برئاسة المرحوم محمد رضا الشبيبي ليزور شمال العراق ويعرض رغبة حكومة الثورة في حل المسألة حلا سلميا عادلا . . وجرى ذلك وسط تصريحات تشير الى (ان حكومة الثورة تدرس جديا مسألة حل مشكلة اخواننا الاكراد بما يضمن تقوية الوحدة الوطنية للشعب العراقي ومصالح الشعبين الشقيقين ، وان القضية ستحل عن طريق سلمي بعد الاستماع الى آراء اخواننا الاكراد) .

وبعد اقل من شهر على قيام ثورة رمضان صدر عن المجلس

الوطني لقيادة الثورة وبالتحديد في ١٩٦٣/٣/١ ، بيان عن القضية الكردية، جاء فيه : (ان الثورة عازمة عزما اكيدا على تصفية آثار الحكم القاسمي البغيض وازالتها بالعمل على تطبيق مشاركة جميع المواطنين في الوطن الواحد وضمان حقوق اخواننا الاكراد) .

ثم صدر بيان آخر في ١٩٦٣/٣/٩ ، اعلن فيه المجلس الوطني لقيادة الثورة ، الاقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللامركزية . وقد اعدت سلطة الثورة مشروعا بهذا الصدد سمي (مشروع الادارة اللامركزية) نص على تشكيل ٦ محافظات في العراق ، تكون احداها في شمال العراق تسمى محافظة (السليمانية) ، وتتكون من لواء اربيل ولواء السليمانية وقضاء جمجمال ولواء دهوك المؤلف من اقضية زاخو ودهوك والعمادية والزبار . واعتبر المشروع اللغتين العربية والكردية لغتين رسميتين في محافظة السليمانية ، ولغة التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة ، هي اللغة الكردية . ولاشك ان هذا المشروع كان افضل صيغة تمخضت عن ظروف تلك المرحلة ، وقد كانت الحقوق التي تضمنها متقدمة على كل ماجاء في المشاريع التي طرحت بعد ردة الثامن من تشرين .

وفي ١٩٦٣/٣/١٥ ، القى الرئيس احمد حسن البكر من اذاعة وتلفزيون بغداد نص المنهاج المرحلي للثورة ، وجاء فيه تأكيد على ان (الثورة تنظر بعين الاعتبار الى طموح القومية الكردية في زبادة مساهمتها في تطوير البلاد وفي تنمية ورعاية ثقافتها ولغتها وفي تحقيق نظام اللامركزية الذي يسمح بازدهار اوسع لجميع ابناء الشعب) .

ماذا حدث بعد ذلك ؟ ..

لقد تحركت جيوب الردة مرة اخرى .. وكانت نتائج هذا التحرك مريرة ايضا .. ودفعت بالاحداث الى غير الوجهه التي كان يتطلع اليها حزب البعث العربي الاشتراكي ، والجماهير العربية والكردية في العراق ، فرفض الملا مصطفى مشروع الحكم اللامركزي ورفع السلاح بوجه السلطة الوطنية ، ولانريد في هذا المجال ان نشخص من يتحمل مسؤولية الانجرار الى موقف الصدام .. فذلك امر معروف ، لكن التاريخ يحتم علينا مرة اخرى ان نشير الى ان الحزب حاول جادا ان يصل بالمسالة الكردية الى شاطئ الحل السلمي

العادل .. غير ان يد الردة والرجعية كانت اسرع منه فعاجلته بضربة غادرة يوم ١٨ تشرين ثان عام ١٩٦٣ لتفتال الثورة واهدافها والامال التي كانت معقودة عليها .

ورغم جراحات الحزب والظروف الصعبة التي عاشها في اعقاب الردة التشرينية ، فانه لم ينفك عن معالجة هذه المسألة بنفس المنطق الموضوعي الذي عالجها به في كل المراحل السابقة .. (ان موقف حزبنا المبدئي من مسألة الحقوق القومية المشروعة للاكراد واضح تماما ، ويتلخص في الاعتراف بها والنضال من اجل تحقيقها في اطار الوطن العربي الموحد ، وفي ظل العلاقات الاشتراكية الديمقراطية) (١) ..

وعندما استطاعت القوى الرجعية تنفيذ مؤامرة تشرين السوداء ، واغتيال ثورة الرابع عشر من رمضان سارعت زمرة الملا مصطفى الى عقد هدنة مع سلطة الانقلاب المشبوهة في فترتين لتتيح لهذه السلطة مهمات التصدي للحركة الوطنية وتنفيذ اغراض المؤامرة التشرينية . وكانت اول هدنة بعيد الردة .. والاخرى خلال حكم عبدالرحمن عارف - البزاز .

وفي هذا المجال لا بأس من ايراد بعض النصوص التي صدرت في شباط عام ١٩٦٤ سواء من حكومة عبدالسلام عارف او من جماعة الملا مصطفى ، وذلك بغية المقارنة بينها وبين المواقف والبيانات التي اصدرها حزب البعث بعد ثورة الرابع عشر من رمضان ..

ففي ١٠/١٢/٩٦٤ ، اصدر عبدالسلام عارف ، بيانا عن القضية الكردية ، بعد مفاوضات بينه وبين ممثلي الحركة الكردية جاء فيه :

اقرار الحقوق القومية لاهوانا الاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية ، وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت . ثم يعدد البيان اجراءات معينة لاعادة الامن والاستقرار في الشمال واعادة المفصولين واطلاق سراح الموقوفين ..

وينتهي الى (وليعلم اهوانا الاكراد باننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية) .

وفي نفس التاريخ اصدر الملا مصطفى : بيانا جاء فيه :
(بعد تلبيتنا لرغبة السيد رئيس الجمهورية المشير الركن
عبد السلام محمد عارف بالمحافظة على وحدة الصف الوطني وحسن
الدماء البريئة ، وانهاء اقتتال الاخوة ، ولشבות حسن النية عند
السلطة الحاكمة ، قررنا المبادرة الى ايقاف اطلاق النار والطلب
الى اخواني ، العودة الى محلات سكنهم والانصراف الى اعمالهم الحرة
الكريمة ، وبهذا يفسح المجال للسلطة الوطنية ، للمبادرة الى اتخاذ
الخطوات الكفيلة باعادة الحياة الطبيعية والامن والاستقرار الى
المنطقة وتنها الفرصة لاقرار الحقوق القومية للمواطنين الاكراد ضمن
الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة وارساء الاخوة العربية
الكردية على امتن القواعد ..

ويختتم الملا مصطفى بيانه بالقول (وليعلم الجميع ان سيادة
القانون وتامين الامن والنظام في المنطقة كفيل بحل كل معضلة مهما
كانت مستعصية ..) لقد وقف حزب البعث العربي الاشتراكي امام
هذه الظواهر التي لم تشرده حشبه .. لمعرفته اولا بطبيعة الحكم
العارفي ورجعيته ، ولشهوره ثانياً بأنه قدم للقضية الكردية حلاً
اكثر تقدماً وموضوعية ، قياساً الى ما حصلت عليه وتشير النصوص
التي تمخضت عنها الاتفاقات المشبوهة بين زمرة الملا مصطفى وحكم
الردة الى ذلك .. حيث انها لاتفصح عن أي مضمون باتجاه تكريس
الحقوق القومية للاكراد ..

فمن تشمين الملا مصطفى لعبد السلام عارف وقوله فيه : (ان
المؤمن مؤتمن) ، الى تصريحه (بأنه يكن كل محبة وتقدير للسيد
رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف ، وأنه
ينبغي ان تكون هناك بنود سرية لاتفاق عودة الحياة الطبيعية الى
الشمال ، لانه ليس هناك غير البنود التي اذيعت من محطتي اذاعة
وولفرزيون الجمهورية العراقية) ، ثم يشيد بالحكومة فيقول : (ان
الحكومة بالنسبة لنا كاب لاسرته وأولاده تسمى دائماً للعمل من اجل
الرفاهية والسعادة) ، وقال (انه يؤيد الغاء الاحزاب طالما ان ذلك
يحقق مصالح البلاد واهدافها الوطنية) . (٨)

لانريد في هذا المجال ان نمرج للمقارنة بين هذا الموقف وبين

المواقف والملايسات التي سبقت ردة تشرين .. وأما يكفي بالقول ،
ان تلك الاوضاع التي اعقبت الردة ، واتفاق الملا مصطفى مع عارف
قد زادت مرارة الحزب والله .. لكنها لم تبدل موقفه الاساسي
والمبدئي من القضية القومية لآخواننا الاكراد .

Kurdistan Center
for Arts & Culture

وحيال هذه النشاطات وما اسفرت عنه من اتفاقات منها بيان
٢٩ حزيران عبرت القيادة القومية للحزب عن تصورها المبدئي الثابت
للحقوق القومية للاكراد .. فقد جاء في بيان اعلنته عقب اصدار
بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ .. مايلي

(ان القيادة القومية مع تأييدها للحل السلمي لمشكلة شمال
العراق ، انما تنظر الى كل اتفاقية تتوقف على تبدل الحكومات ولا تقوم
على ركائز مبدئية يؤيدها ويدعمها الشعب على انها محاولة عابرة
وليست في مستوى الحل السليم) . (كما ان القيادة القومية ترى
ان كل اتفاقية اذا لم تبعد عن روح المناورة وعن الروح الانفصالية
لا يمكن ان يكتب لها النجاح) .

(اننا نعتقد ان اي مشروع يوضع مهما تكن بنوده وشروطه لن
يحل هذه المشكلة حلا جذرياً أصيلاً ، ما لم ينبثق عن روح الثورة
التقدمية المستندة الى عوامل التاريخ الفاعلة في المجتمع ، وما لم
يعبر تمام التعبير عن هذه الروح ، وما لم يكن علاجاً للأسباب
الاساسية التي خلفت المشكلة) (٩) .

ان الموقف النقدي لم يكن موجهاً للقضية الكردية التي يؤمن
الحزب بعداًتها ، ولكنه كان نقداً لموقف سياسي اتخذته احد اطراف
الحركة الكردية .. كما انه جزء من مخطط الحزب في مجال التمهيد
لاسقاط السلطة العارفية ، ولم يؤثر ذلك مطلقاً على موقف الحزب
ونظراته الى القضية الكردية ، كقضية عادلة ومشروعة .

وهكذا جاء تأكيداً في بيان الثورة الاول يوم السابع عشر من
تموز عام ١٩٦٨ ، وفي بيان الثلاثين منه ، على احترام الحزب لتطلعات
الشعب الكردي وبيان ٢٩ حزيران الذي ارتضته الحركة الكردية ..
ان هذا التأكيد قد جاء بلاشك ، لتبديد ما بقي من شكوك وأوهام
بصدد موقف الحزب من هذه المسألة .

ومرة اخرى يتصدى الرفيق ميشيل عفلق الامين العام للحزب

لهذه القضية ، فيؤكد ان (موضوع الاكراد ذو شقين : شق مبدئي وآخر سياسي . والحزب لا يعترض على حق الاكراد في ان يكون لهم نوع من الحكم الذاتي) (١٠) .

Kurdistan Center
for Arts & Culture

ورغم لجوء الملا مصطفى الى السلاح مرة اخرى في وجه سلطة الثورة ، فان الحزب لم يتردد في دراسة هذه المسألة جدياً ومناقشتها في اجهزته ومنظماته ومؤتمراته بغية الوصول الى حل نهائي سليم لها .

ونتيجة لذلك صدر عن المؤتمر القطري السابع للحزب في شباط ١٩٦٩ ، بيان سياسي عالج المسألة الكردية وفق نظرة الحزب ومنطلقاته ، فاشار الى (اكد المؤتمر على ان حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية والديمقراطية ، كان دائماً يحترم المطامح القومية للشعب الكردي بمحتواها الوطني والتقدمي ويعتبرها حقاً انسانياً مشروعاً ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير في العراق باتجاه تصفية الاستعمار ، وتحقيق الديمقراطية والاشتراكية والوحدة . . . وكان يسعى باخلاص وفي حدود ظروفه النضالية الشاقة المعقدة الى تادية دوره الايجابي في ايجاد الصيغة التي يؤمن ايماناً راسخاً بضرورة قيامها على اساس احلال العلاقات الحرة بين المجموعات البشرية ، وتوجيه هذه العلاقات باتجاه التطور العام للانسانية الذي يستهدف تصفية الاستعمار والعدوان والحرب والظلم القومي والاجتماعي والتخلف ، وقد انطلق المؤتمر في حل القضية الكردية من مبدأ الاخوة العربية الكردية ، ومن الايمان بحق الاكراد في الحفاظ على مقوماتهم القومية ، واعتبارها القاعدة التي تبنى عليها وحدة المصير لنضال القوميتين العربية والكردية) (١١) .

وكان صدور هذا البيان عن المؤتمر القطري السابع ، فرصة جديدة تتاح امام الجماهير العربية والكردية ، لاستشراف آفاق جديدة في العلاقات النضالية بينها ، ولتلمس طريق افضل نحو حل جذري يحقق طموح وآمال الشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية .

وواصل الحزب معالجته المبدئية للقضية الكردية ، سواء في

صحافته الداخلية ، او العامة ، فنشرت جريدة الحزب الداخلية (الثورة العربية) عددا من الابحاث والمعالجات التست جميعها بروح ايجابية عملية ، وكانت تبحث القضية وفق نظرة موضوعية منتقحة على واقع التطور الانساني وطبيعة القضية الكردية ذاتها .

وخرجت جريدة « الثورة » ايضا بمقالاتها الثمينة ، كيفه الصبيل الى حل المسألة الكردية) ، الذي نقل القضية الى مستويات جديدة مهدت سبل اعلان بيان الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ .

ان اول ماسجله مقال « الثورة » ، هو تثبيته لموقف الحزب من القضية الكردية حيث يقول : (ان المسألة الكردية مسألة قومية ..

وعصرنا الراهن هو عصر القوميات المضطهدة المسحوقة التي تناضل لتأكيد شخصياتها القومية ولتطويرها ولتحرير اوطانها من كل

اشكال السيطرة الاستعمارية ، وان ثورة القوميات المضطهدة المسحوقة جزء اساسي من الثورة العالمية ضد الاستعمار ، وكل

اشكال الاستغلال والعبودية وفي سبيل بناء الاشتراكية . فالمسألة الكردية بحكم كونها مسألة قومية ، ظاهرة طبيعية ومنسجمة مع

روح العصر وحركته ، وهي ذات جوهر تحرري وتقدمي (١٢) .

ان هذا الطرح واضح ومبدئي بالنسبة لحزب يعتمد على ايدولوجية قومية اشتراكية ، وينظر للمسألة من الزاوية التي تنسجم مع طموحات وتطلعات الشعب الكردي .

فحزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي يمثل طموح امة عانت من القهر القومي والتجزئة ، هو الحزب الذي يستطيع المساهمة في

حل قضية معقدة مثل القضية الكردية . لان هذا الحزب يملك نظرة شمولية لهذه المسألة تنسجم مع واقعه كحزب قومي وانساني ،

وهذا هو الذي حدد المسار الصائب لنظريته هذه الى المسألة ، فهو لم يقف عند حدود التطلع الى حل مؤقت .. وانما سعى ويسعى

الى تجاوز ذلك للوصول الى حلول جذرية لهذه المسألة ، وحلها حلا ينسجم مع واقع الطموح القومي الكردي من جهة ، ومع واقع

ظروف القطر وحركة التحرر العربي والعالمي من جهة اخرى .

(ان ثورة السابع عشر من تموز التي تنطلق من مفاهيم انسانية ثورية في المسألة القومية بوجه عام ، لا يمكن ان تتنكر مطلقا

للحقوق القومية المشروعة للجماهير الكردية الذين يمثلون في نظر الثورة جانبا اساسيا من قاعدتها وهدفا مهما من اهدافها ..) .



Kurdistan Center
for Arts & Culture

المصادر

- ١ - تطور الايديولوجية العربية الثورية (الفكر القومي) الدكتور
الياس فرح .
- ٢ - جريدة الجمهورية ١٩٥٨/٨/١ .
- ٣ - جريدة الجمهورية ١٩٥٨/٩/٥ .
- ٤ - جريدة الجمهورية ١٩٥٨/١٠/١ .
- ٥ - الاشتراكي - اوائل تموز ١٩٦٢ .
- ٦ - بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في
١٩٦٤/٣/١٦ .
- ٧ - جريدة الجمهورية ١٩٦٤/٢/٢٢ .
- ٨ - جريدة الاحرار - بيروت .
- ٩ - حديث القي في ١٠ حزيران ١٩٦٩ - نقطة البداية - ميشيل
عفلق .
- ١٠ - جريدة الثورة - ١٩٦٩/٢/٧ .
- ١١ - كيف السبيل الى حل المسألة الكردية - جريدة الثورة .
- ١٢ - الثورة العربية - العدد الثالث - السنة الثالثة .

Kurdistan
for Arts

* نشر هذا المقال في جريدة « الثورة » في آذار ١٩٧٣ وقد اجريت عليه بعض
التعديلات التي لا تمس جوهره .



Kurdistan Center
for Arts & Culture



Kurdistan Center
for Arts & Culture



Kurdistan
for Arts & Culture

منجزات على طريق الحكم الذاتي



* لقد انطلق الحزب في حله لهذه المسألة ، من خلال نظرة مبدئية
تنسجم وطموحاته لخلق عراق ثوري مزدهر ، فكان بيان الحادي
عشر من آذار عام ١٩٧٠ ، خير مجسد لطموحاته
واذا كان الحزب قد التزم التزاما شاملا ومبدئيا بهذا البيان ،
وبدأت حكومة الثورة بتطبيق بنوده تباعا ، فان زمرة الملا مصطفى
سعت بكل الوسائل والاساليب الخبيثة ، لتعطيل تنفيذ البيان ،
وابقاء شمال الوطن في حالة من الفوضى والتمزق ليسهل عليها تمرير
مآربها السوداء .

ولانريد في هذا المجال استعراض المخالفات والتجاوزات التي
ارتكبتها زمرة الملا مصطفى بحق المواطنين والسلطة المركزية .. فقد
كتب عن ذلك الكثير ونشرت جريدة الثورة سلسلة من المقالات
عنه .

وبكفي هنا ان تشير الى ان زمرة الملا مصطفى ، حاولت ان
تكون فوق القانون والسلطة .. وان تبقى متحكمة برقاب اخواننا
الاکراد ، تقتل من تريد وتنهب من تريد .. وتسجن من تريد ، دون
قانون او حساب !

* التزمت ثورة السابع عشر من تموز بتنفيذ بيان الحادي من
آذار .. وبدأت بترجمته الى اجراءات وخطوات سريعة ، لتطویر
المنطقة الشمالية ، واعدادها لمرحلة الحكم الذاتي ... وحققت في
هذا المجال جملة من المكاسب لم يكن بعضها حتى ليخطر ببال الملا
وزمرته ، الذين بدأوا يشعرون ان البساط بدأ ينسحب من تحت
اقدامهم ... وان مزایداتهم على القضية الكردية ، لم تعد تجدي ،
بعد ان حققت الثورة للاكراد طموحات كبرى حولت الكثير من الامل
الى حقيقة قائمة .

وفيما يلي استعراض لاهم المنجزات التي حققتها ثورة السابع

عشر من تموز على صعيد القضية الكردية .
١ - الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقا لمقررات
المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي
والبيانات الرسمية الصادرة عن قيادة الثورة .

٢ - انشاء جامعة السليمانية وانشاء مجمع علمي كردي .
٣ - اقرار الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية .
٤ - تاسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية واستحداث مديرية
عامة للثقافة الكردية .

٥ - اعتبار العيد القومي للاكراد - النوروز - عيداً وطنياً في
الجمهورية العراقية .

٦ - اصدار قانون المحافظات الذي يؤمن اللامركزية لادارات
المحلية ، واستحداث محافظة دهوك .

٧ - اعلان بيان الحادي عشر من اذار التاريخي عام ١٩٧٠ .

٨ - اصدار عقو شامل من جميع الدين اشتركوا بحوادث الشمال .

ولقد كانت هذه الانجازات من الامور التي اسهمت في اصدار
بيان الحادي عشر من اذار الذي كرس الحقوق القومية المشروعة
للاكراد بما فيها حق الحكم الذاتي وحرصت قيادة الثورة خلال
الفترة التي سبقت اصدار قانون الحكم الذاتي في اذار ١٩٧٤
وتشكيل المؤسسات الدستورية التي نص عليها ، حرصت على
تنفيذ كافة بنود بيان اذار .

فقد اصدر مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٩٧٢/٤/٤ قراراً تضمن
ان يكون التعليم في المدارس التابعة للوحدات الادارية لمنطقة الحكم
الذاتي باللغة الكردية كما صدر نظام مديرية الدراسة الكردية ، وتم
اشراك خمسة وزراء اكراد اختارهم الحزب الديمقراطي الكردستاني
في الحكومة - وبموجب قرار مجلس قيادة الثورة في ٩٧٢/٤/٤
اصبح يحق للمواطنين الاكراد توجيه عرائضهم في الوحدات الادارية
التي اوردها القرار باللغة الكردية . كما اصبحت المحاكمات في
تلك الوحدات تجري باحدى اللغتين العربية او الكردية .

واسهاما بتطوير الثقافة الكردية في اصدار العديد من الصحف والمجلات الكردية منها : هاوكاري وروز كاري بالاضافة الى التأخي ، وكذلك مجلات شمس كردستان ، وكوماري زابناري ، وبيان ، وغيرها .

وتم اعادة الطلبة الذين فصلوا واضطروا الى ترك الدراسة بسبب حوادث الشمال ، وفتحت المئات من المدارس بمختلف مستوياتها ، وتم تعيين محافظين اكراد في السليمانية واربيل ودهوك وكذلك رؤساء وحدات ادارية في الاقضية والنواحي ، وكذلك قسم من نواب المحافظين ومعاونيهم ومديري الشرطة وغير ذلك من الوظائف الادارية في المحافظات الكردية .

وفي مجال العمل الجماهيري اقيمت المنظمات الكردية التالية : اتحاد نساء كردستان ، اتحاد طلبة كردستان واتحاد شبيبة كردستان ، اتحاد معلمي كردستان ، وتم تمثيل العمال الاكراد في الهيئات الادارية ، واللجان النقابية في الاتحاد العام لنقابات العمال . كما اعيد العمال والموظفون والمستخدمون الذين فصلوا واضطروا الى ترك الخدمة بسبب حوادث الشمال .

وتم تشكيل لجنة خاصة باعمار الشمال وتخصيص المبالغ اللازمة لها وقد تم اتفاق ٣٥٠ مليون دينار على تطوير المنطقة الشمالية خلال الاربعة سنوات .

واصدر مجلس قيادة الثورة قانون تقاعد شهداء الشمال رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٠ وخصصت حكومة الثورة مبلغ ١٠ دنانير شهريا لافراد البشمركة المسرحين . وتم تكريس الحقوق القومية للشعب الكردي باطار دستوري عندما اكدت المادة الخامسة الفقرة (ب) من الدستور المؤقت على مايلي : يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقرر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

ونصت المادة السابعة فقرة (ب) من الدستور المؤقت على ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية .

وفي كانون الثاني عام ١٩٧٤ ، صدر التقرير السياسي عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، وفيه تحديد كامل لموقف الحزب من المسألة الكردية ، والظروف التي رافقتها ، ولاهمية ما جاء في هذا التقرير ننقله نصا :
Kurdistan Center
for Arts & Culture

الفصل الثالث

المسألة الكردية

انطلق حزب البعث العربي الاشتراكي في نظره الى المسألة الكردية وفي سعيه الى ايجاد الحلول لها من الاعتبارات الاساسية التالية :

١ - ان الحركة القومية الكردية في العراق برغم بعض الملاحظات التاريخية التي رافقتها وما تحتويه من شوائب واتجاهات انعزالية رجعية بعضها على صلات مفضوحة بالدوائر الاستعمارية والرجعية .. فهي من حيث الجوهر والاساس حركة قومية تمتلك في حدود مطالبتها بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في اطار الجمهورية العراقية وعلى رأسها الحكم الذاتي مبررات مبدئية وواقعية .. وانها ، في هذا الاطار ، جزء اساسي من الحركة الوطنية في القطر العراقي

٢ - ان حزب البعث العربي الاشتراكي حزب قومي انساني واشتراكي وديمقراطي العقيدة لذلك فان من الطبيعي تماما ان يتفهم الحقوق المشروعة للجماهير الكردية وان يناضل في سبيل تأمينها وضمانها .. ولما كان الحزب يقود السلطة الثورية في البلاد منذ ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ فانه يتحمل المسؤولية الاساسية في ضمان هذه الحقوق في صيغ دستورية وقانونية واجرائية .

٣ - ان المنهج الاساس والثابت الذي يعتمد عليه حزب البعث العربي الاشتراكي في الوصول الى تأمين هذه الحقوق وضمانها هو المنهج السلمي والديمقراطي عن طريق التعاون المخلص والايجابي مع القوى الخيرة الوطنية والتقدمية في صفوف

الجماهير الكردية ، وفي اطار العمل الوطني المشترك المتمثل
بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية .

ولتلك الاعتبارات سعى حزب البعث العربي الاشتراكي بكل
الطرق المتاحة ومنذ ١٧ - ٢٠ تموز ١٩٦٨ لحل المسألة الكردية
التي كانت قد بلغت درجة كبيرة من التعقيد والتشابك بسبب
التداخلات العديدة التي طرأت عليها وبخاصة التداخلات الاجنبية
وبسبب الموقف التعسفي والشوفيني الذي وقفته الانظمة الرجعية
والدكتاتورية من الجماهير الكردية وتطلعاتها المشروعة واستمرار
القتال سنوات طويلة وبسبب اوضاع الحركة الكردية ذاتها وعوامل
عديدة اخرى .

وفي الواقع .. كانت المسألة الكردية اكثر المعضلات التي واجهت
حزب البعث العربي الاشتراكي والثورة خلال السنوات الماضية
صعوبة وتعقيدا .. فقد كان عليه ان يطور صيغة نظرية وعملية
تتسجم مع تطلعات جماهيرنا الكردية القومية ووحدة البلاد ووحدة
حركاتها الوطنية والتقدمية ولا تتعارض مع اهداف النضال العربي .
وقد استطاع الحزب ان يجد الصيغة الصائبة والمتكاملة من
النواحي النظرية والسياسية والعملية وان يجسدها في الوثيقة
التاريخية العظيمة - بيان الحادي عشر من اذار ١٩٧٠ الذي يعد
نقطة تحول تاريخية في نضال جماهيرنا الكردية وتطلعاتها القومية
المشروعة وفي نضال شعبنا في القطر العراقي بأسره من اجل بناء
مجتمع ديمقراطي تقدمي مزدهر .

ولابد من القول ان قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي عندما
قررت التعاون مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في اطار
بيان الحادي عشر من اذار لم تفعل ، اطلاقا ، السياسات الخاطئة
التي تنتهجها بعض اجنحة ذلك الحزب وارتباطاتها المشبوهة بالدوائر
الاستعمارية والرجعية وميولها الانعزالية .. بل ان قيادة حزب
البعث العربي الاشتراكي اتخذت قرارها التاريخي ذاك برغم معرفتها
بهذه الحقائق وما تعنيه من نتائج وابعاد . وقد استندت في موقفها
ذاك الى تحليل صائب خلاصته ان الحركة القومية الكردية بسبب
من طبيعة تركيبها ومستوى تطورها تنطوي على اتجاهات متعددة

ولا يجوز الحكم عليها بشكل مطلق ومن خلال وجه واحد من وجوهها. بل ان مسؤولية حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى الوطنية في البلاد هي في توفير الظروف الموضوعية والمستلزمات لتطوير هذه الحركة باتجاه صحيح يستند الى الالتزام الثابت بالوحدة الوطنية وبالمنهج الوطني والتقدمي والديمقراطي في البلاد وان الظروف والسلام والعمل المثابر في سبيل تطبيق بنود بيان اذار وازالة الترسبات والانار المؤلمة التي نشأت عن سنوات القتال وتحقيق تنمية شاملة وسريعة في المنطقة الشمالية والعمل في اطار منهج جبهوي يضم كل القوى الوطنية والقومية التقدمية من العرب والاكراد والاقليات المتأخية كل ذلك يوفر الشروط والمستلزمات المارة الذكر .

غير ان مسيرة بيان الحادي عشر من اذار لم تجر بالشكل الذي كان يأمله حزب البعث العربي الاشتراكي .. فلقد ارتكبت في ميدان التعامل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بعض الاخطاء من جانب اجهزة الحزب والسلطة ولعل في مقدمة تلك الاخطاء تعدد الاجهزة والمراكز التي كانت تتعامل وبدون تنسيق في غالب الاحيان مع مختلف شؤون المنطقة الكردية .. وقد ادى ذلك وخلال فترة طويلة الى فقدان السيطرة المركزية على الاحداث والتطورات والى الضياع في المسائل والمشاكل الثانوية والتفصيلية على حساب القضايا الاساسية والتطورات المركزية ، كما ادى في احيان كثيرة الى العجز عن معرفة حقيقة مايجري من احداث وملابسات والى العجز عن تأشير الحدود الفاصلة بين الاخطاء التي ترتكبها اجهزة السلطة والاعمال التخريبية التي تقوم بها عناصر في الحزب الديمقراطي الكردستاني . كما ان عناصر في اجهزة السلطة وبخاصة في المنطقة الشمالية لم تفهم تماما وتستوعب بيان اذار وروحه ومضامينه وبقيت تنصرف من منطلقات خاطئة ومن ردود افعال سلبية تنتسب الى ظروف ومقاييس المرحلة السابقة لبيان اذار وتجاربها .

وفي الجانب الاخر .. فان قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لم تنصرف ، في اغلب الاحيان ، من منطلق الوحدة الوطنية والتحالف الصادق مع حزب البعث العربي الاشتراكي والذي كان يفترض انه نشأ بعد اعلان بيان اذار . وكان الكثير من العناصر القيادية في الحزب الديمقراطي الكردستاني ينظر الى بيان اذار والتحالف مع

حزب البعث العربي الاشتراكي نظرة تكتيكية ومرحلية بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن من المواقع والمكاسب بانتظار الفرص المناسبة للمطالبة بالمزيد .. ومن المؤسف حقا اننا ومنذ الايام الاولى التي تلت بيان اذار لم نلمس لدى قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ، او على الاقل التيار المؤثر فيها ، ما كنا نتوقعه من صدق التعامل .. بل اننا لمسنا ان تلك القيادة صارت تشدد صيغ الطواريء في تعاملها مع السلطة وفي اقامة العلاقات المشبوهة مع القوى الخارجية .

وخلال الفترة الماضية لم تضعف العناصر والتيارات الرجعية والعميلة والمشبوهة والانفصالية النافذة في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبالدرجة التي كانت متوقعة قبل اعلان بيان اذار وبعده ، وقد ارتكبت هذه العناصر افعالا تخريبية واسعة النطاق وقامت بنشاطات اعلامية معادية للحزب والثورة في الداخل والخارج وكانت خلال المرحلة الماضية وما تزال مركز استقطاب لكل القوى المعادية للحزب والثورة من عرب واكراد ، وتعاونت مع المتآمرين على الحزب والثورة ومنحتهم الحماية في المناطق التي تسيطر عليها ، وهي ما تزال حتى اليوم تتعاون مع الدول الرجعية في المنطقة والقوى الاستعمارية وبشكل مكشوف تماما لاضعاف الحزب والثورة بل للتآمر عليهما وان هذه التيارات والعناصر تشكل اليوم الاحتياطي الاول لقوى الاستعمار والردة داخل القطر العراقي .

غير ان المسألة الكردية يجب ان لا تقاس بموجب مواقف وتصرفات هذه العناصر والتيارات التي بانث حقيقتها معروفة للجميع في العراق والوطن العربي والعالم . انها مسألة وطنية .. يتحمل مسؤوليتها الوطن بأسره وكل قواه الخيرة .. وفي الطليعة منها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقود الثورة وسلطتها السياسية .

ان الحزب هو قائد الثورة والمسؤول الاول عن وحدة البلاد ومطالغ الشعب وحقوقه عربا واكرادا وهو المسؤول عن ضمان استقلال البلاد وتوفير مستلزمات تقدمها ، لذلك فانه كان وسيبقى المسؤول الاول وفي اطار الجبهة الوطنية والقومية التقدمية عن حل المسألة الكردية حلا دائما ومستقرا على اساس مبدئي وسياسي صحيح .

ويجب ان نعترف ان ما ارتكب من اخطاء في المرحلة السابقة

قد اضر بمسيرة الثورة اضرارا كبيرا .. فقد كان من المفروض ،
لولا تلك الاخطاء ، قطع اشواط ابعد على طريق الحل السلمي
والديمقراطي للمسالة الكردية والتوصل بالوسيطل السياسية الصائبة
الى اقصى درجة ممكنة لاضعاف العناصر الثورية التي تحاول استغلال
الظموحات المشروعة للجماهير الكردية لاغراض بعيدة عن مصالح تلك
الجماهير وعن المصالح الاساسية للجماهير العراقية كلها .

وبرغم الاخطاء والسلبيات التي اشرنا اليها والتي احدثت
اضرارا كبيرة فان النهج السلمي والديمقراطي العام الذي انتهجه
حزب البعث العربي الاشتراكي في معالجة المسالة الكردية كان نهجا
صحيحا واعطى نتائج ايجابية مهمة ، فخلال السنوات الاربع الماضية
وفت الثورة بكل التزاماتها التي حددتها بيان الحادي عشر من آذار
بفض النظر عن بصرفات ومواقف قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني
ورغم الظروف الاستثنائية التي تسود المنطقة .

وبعد اربع سنوات من النضال المثار على طريق الحل السلمي
والديمقراطي للمسالة الكردية لم تعد الانجاهات السياسية
والاقتصادية والنفسية العامة للجماهير الكردية كما كانت عليه قبل
بيان الحادي عشر من آذار . ان قطاعات واسعة من جماهيرنا الكردية
تجد الان من عناصر الامن والاطمنان في حياتها اكثر مما كانت تجده
في اي وقت مضى . كما تلمس بصورة مباشرة نتائج سياسة الثورة
في تلبية حقوقها المشروعة وفي تحسين مستوى حياتها في سائر الميادين .
وفي الوقت نفسه فان استمرار حالة السلام خلال السنوات الاربع
الماضية قد خلق ظروفا اقتصادية جديدة في المنطقة الشمالية واصبح
عدد المواطنين الاكراد الذين يرتبطون بالانتاج الزراعي والصناعي
وبالفعاليات التجارية المتصلة هي الاخرى وبدرجات متفاوتة بالحياة
الاقتصادية الوطنية للبلاد اكثر من ذي قبل . كما ان استقرار النظام
وتوطيده ونجاحه في انجاز الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية
والاروائية والسياحية ومشاريع الخدمات في المنطقة الشمالية ، قد
خلق ظروفا موضوعية لصالح السلام في النهاية .. واصبحت مهمة
العناصر المحرصة على التمرد والتخريب اصعب من ذي قبل بكثير ،
بل ان محاولات هذه العناصر غالبا ما تصطدم بالمواقف السلبية من
جانب جماهيرنا الكردية برغم ما تستخدمه من وسائل الاثارة والتخريض
والارهاب والتضليل .



Kurdistan Center
for Arts & Culture

مقارنات ...

لنستطيع حقا ، كشف حقيقة الملا مصطفى وزمروته ، وعدائه (التقليدي) لكل ما هو وطني وتقدمي ، لابد من مقارنة تاريخية بين مشاريع حل القضية الكردية التي طرحها حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى الوطنية ، وتلك التي طرحتها القوى الرجعية اليمينية في حكم الاخوين عارف .

فالملا مصطفى رفض مشروع الادارة اللا مركزية الذي طرحته ثورة الرابع عشر من رمضان عام ١٩٦٣ ، رغم ان ذلك المشروع كان يعتبر في حينه تطورا نوعيا لا بأس به قياسا الى الظروف والملابسات التي كانت سائدة حينئذ .

وهكذا حمل الملا مصطفى سلاحه في وجه مشروع الادارة اللا المركزية وساهم في التامر على الاتجاه التقدمي في ثورة الرابع عشر من رمضان .. الا انه سرعان ما القى السلاح وانفق مع حكم عبدالسلام عارف الرجعي بعد اجهاض تجربة الحزب في ردة الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٦٣ ...

لماذا رفض الملا مصطفى مشروع الادارة اللا مركزية ... وقبل باتفاق هزيل مشبوه وتحيز واضح مع عبدالسلام عارف ؟ هذا ما تجيب عنه كل المواقف المريبة المشبوهة للملا العميل .

وفيما يلي ننشر نص بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق بتاريخ ٩-٣-١٩٦٣ ، ومشروع الادارة اللا مركزية الذي رفضه الملا مصطفى ... ثم بيان حكومة عبدالسلام عارف الصادر بتاريخ ١٠-٢-١٩٦٤ الذي باركه وايده الملا العميل .. ومقارنة بسيطة بين هذه البيانات والمشاريع ، لابد وان تكشف لنا كذب ادعاءات الملا في حرصه على قضية الحقوق القومية لشعبنا الكردي واستعداده للتعامل مع القوى الرجعية اليمينية حتى وان كان ذلك على حساب المطامع القومية المشروعة للاكراد .. وعلى حساب حرية ومستقبل مجموع الشعب العراقي .



بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة في ٩-٢-١٩٦٣ Kurdistan Center for Arts & Culture

عاش العرب والاكرد اخوانا تربطهم تربة وعقيدة ومصلحة ولن يكدر صفو هذه الاخوة الا الاستعمار والعملاء وجاءت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير الشعب وكان مما اكدته الاخوة العربية الكردية كما نص الدستور المؤقت ، ولكن الانحراف والارهاب في عهد الطاغية عبدالكريم قاسم شمل الاكرد كما شمل العرب واحل الفتنة محل الالفة والريبة محل الثقة وجلب الويلات على البلاد وقامت ثورة الرابع عشر من رمضان المبارك لتزيل الانحراف وتؤكد ميادين الحرية والعدالة وترى من تعاون العرب والاكرد والقوميات الاخرى اساسا لوحدة العراق ، ولما كان من اهم اهداف هذه الثورة ايضا اقامة جهاز عصري يأخذ باحسن الاساليب في الادارة والحكم ، ولما كان اسلوب اللا مركزية اسلوبا تحققت فائدته بالتطبيق في مختلف انحاء العالم لذلك واخذوا بهذا الاسلوب وانطلاقا من ميادين الثورة التي اعلنت في بيانها الاول تعزيز الاخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالها المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات الاخرى وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية لذلك فان المجلس الوطني لقيادة الثورة يقر الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللا مركزية وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعها كما ان لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة للا مركزية .

المجلس الوطني لقيادة الثورة

٩-٢-١٩٦٣



Kurdistan Center
for Arts & Culture



Kurdistan Center
for Arts & Culture

مشروع حكومة الثورة
للاداة المركزية عام ١٩٦٣



Kurdistan
for Arts & Culture





Kurdistan Center
for Arts & Culture

قسم مشروع حكومة الثورة للإدارة المركزية العراق الى ٦ محافظات تتمتع كل منها بدرجة كافية من حرية العمل في ادارة شؤونها تحت اشراف الحكومة .

واشار المشروع الى ان المحافظة وحدة ادارية تعين حدودها بقانون وتسمى باسم مركزها وتتألف من لواء واحد او عدد من الالوية .

كما نص على ان تدار المحافظة والوحدات الفرعية فيها اعتبارا من القرية من قبل موظفين حكوميين ومجالس منتخبة تسمى مجلس القرية ومجلس الناحية ومجلس القضاء ومجلس اللواء ومجلس المحافظة .

وبموجب هذا المشروع يتألف الجهاز الاداري في المركز من المحافظ وتعيينه الحكومة بمرسوم جمهوري ويكون مسؤولا تجاهها عن جميع شؤون محافظته ويعتبر بحكم منصبه رئيسا لمجلس المحافظة ومجلس المحافظة يتألف من اعضاء منتخبين بالاقتراع السري المباشر واطباء معينين يتم اختيارهم من السلطة بمرسوم جمهوري ويعتبر رؤساء الدوائر من مركز المحافظة اعضاء طبيعيين في المجلس على ان لا يزيد عددهم مع الاعضاء المعينين عن ثلث اعضاء المجلس المنتخبين والمجلس التنفيذي : يتألف من رؤساء الدوائر من مركز المحافظة ويعين امصارهم ورؤسيتهم بقرار من مجلس الوزراء ، اما نائب الرئيس فينتخبه اعضاء المجلس من بينهم .



الاختصاصات :-

اما اختصاصات مجلس المحافظة فقد اكد المشروع على ان مجلس المحافظة شخصية معنوية لها حق التصرف في الاموال المنقولة وغير المنقولة وتعتبر امواله اموالا للدولة . ويختص مجلس المحافظة في شؤون التربية والتعليم البلدية والقروية والشؤون العمرانية والاسكان والمواصلات والتموين والتجارة والشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية وشؤون الزراعة والري والمجلس مسؤول بصورة عامة عن ادارة المحافظة والتأكد من قيام الاجهزة الادارية المختلفة فيها بواجباتها بغاية الكفاءة وبانسجام تام مع سياسة الحكومة . وللمجلس اصدار انظمة محلية طبقا للاختصاصات المبينة في القانون وتكون هذه الانظمة خاضعة لمصادقة الوزير المختص ويصادق الميزانيات السنوية للادارات المحلية . وكذلك ميزانية المحافظة ويقدمها للحكومة لاقرارها ويعهد ويتقدم باقتراحاته للوزراء المختصين حول مشاريع التنمية ذات الاهمية لتحسين احوال المحافظة ويضع نظاما داخليا لاجتماعاته وادارة اعماله وتدوين سجلاته اما المجلس التنفيذي فيختص بتنفيذ قرارات مجلس المحافظة مالم تكن قد عطلت من قبل الوزير المختص وتنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات الحكومية ويتولى المجلس التنفيذي جميع السلطات مجلس المحافظة واختصاصاته اثناء اي فترة تخلو فيها المحافظة من هذا المجلس وله نقل الموظفين عدا اعضاء المجلس التنفيذي داخل المحافظة وله تعيين الموظفين والمستخدمين الى درجة معينة تعين بنظام واعداد مشروع ميزانية المحافظة ومشاريع الانظمة المحلية وضبط جميع حسابات المحافظة واعدادها للتدقيق اما الايرادات المالية فقد تضمن المشروع بان واردات المحافظة تتكون من النصف الباقي عن صافي ايرادات الحكومة من ضريبة الاملاك والنصف الثاني من رسوم البانزين والضرائب على ضريبتى الاملاك والاستهلاك والرسوم البلدية والتي تحدد الحكومة المركزية مقدارها على ان لا تتجاوز نسبتها ربع الاصل والمنح الخاصة التي تقدمها الخزينة المركزية واجور الجسور والمعابر واي حصة من واردات الدولة تعينها الحكومة المركزية بقانون وحصة تحددتها الحكومة من ضريبة التركات للاموال التي تقع في المحافظة وكذلك الهبات والتركات لمن لا وراث لهم

والاستقراضات والمبالغ المرصدة في الميزانية العامة للإدارة المحلية
أما المصروفات فتتكون من رواتب ومخصصات أعضاء مجلس
المحافظة وجميع المصروفات التي تستلزمها الخدمات والأعمال
الواقعة في اختصاص الإدارة اللامركزية والمودعة إليها بمقتضى أحكام
القوانين والأنظمة وقد خول المشروع مجلس الوزراء أن يوقف ويلغى
أو يعدل أي قرار يصدره مجلس المحافظة كما أن له سلطة نزع أي سلطة
أو اختصاص من مجلس المحافظة لهذا الغرض وتبقى أحكام قانون
الإدارة المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ سارية مالم تتعارض مع أحكام
قانون إدارة المحافظات الجديد .

تكوين المحافظات :

وقد قسم المشروع العراق الى ستة محافظات هي :

محافظة الموصل . مركزها الموصل وتتألف من لواء الموصل
ومحافظة كركوك وتتألف من اللواء الكركوك ناقصا قضاء جمجمال
ومحافظة السليمانية ومركزها السليمانية وتتألف من لواء أربيل
ولواء السليمانية مضافا اليه قضاء جمجمال ولواء دهوك الذي يؤلف
من اقصية زاخو ودهوك والعمادية وعقرة والزيبار من لواء الموصل
ومحافظة بغداد مركزها بغداد وتتألف من الوية بغداد والرمادي
وديالى والكوت ومحافظة الحلة مركزها الحلة وتتألف من ألوية
الديوانية والحلة وكربلاء ومحافظة البصرة مركزها البصرة وتتألف
من الوية البصرة والعمارة والناصرية .

اللغة الكردية :

واعتبر المشروع اللغتان العربية والكردية لغتان رسميتان في
محافظة السليمانية ولغة التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة
تكون باللغة الكردية وتدرس العربية كلفة ثانية ولغة التدريس في
المراحل الثانوية هي اللغة العربية .

« جريدة الجماهير - ١١ حزيران ١٩٦٣ »

بيان حكومة عبدالسلام عارف في ١٠/٢/١٩٦٤

حول اقرار السلام في الشمال

بناء على مقتضيات المصلحة العامة ولاستجابة اخواننا الاكراد لما جاء في نداء الملا مصطفى البرزاني ووزيرة امشال في اعادة الحياة الطبيعية الى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب ووضع حد لمحاولات الاستعمار واذنابه وقطع دابر المستغلين والمتصدين وحققنا للدماء البريئة وبناء على ما تمليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنا مايلي :

- ١ - اقرار الحقوق القومية لـ اخواننا الاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متاخية وثبتت ذلك في الدستور المؤقت .
- ٢ - اطلاق سراح الموقوفين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال واصدار العفو العام ورفع الحجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة عن الاشخاص الذين سبق ان حجزت اموالهم .
- ٣ - اعادة الادارات المحلية الى المناطق الشمالية .
- ٤ - اعادة الموظفين والمستخدمين .
- ٥ - رفع القيود المفروضة على تسويق المواد الغذائية على اختلافها .
- ٦ - الشروع باعادة تعمير المنطقة الشمالية فورا وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ ذلك دون التقيد بالاعمال الروتينية الاسلوبية مع ملاحظة تعويض المتضررين .
- ٧ - تعويض اصحاب الاراضي الذين غمرت اراضيهم من جراء سدي دوكان ودربندي خان تعويضا عادلا .
- ٨ - تتخذ التدابير بما يضمن اعادة الامن والاستقرار في المنطقة الشمالية ، واننا نهيب باخواننا الاكراد العودة الى الحياة تجاه مؤامرات الاستعمار واذنابه وليعلم اخواننا الاكراد باننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية والله من وراء القصد .

٩ - على كافة الوزارات ذات العلاقة اصدار المراسيم والاوراق والتعليمات المتقضية لتنفيذ ما جاء في هذا البيان .

« جريدة الجمهورية ١١/٢/١٩٦٤ »
Kurdistan Center
for Arts & Culture

. . . وهذه مقارنة اخرى .

فالملا مصطفى الذي قبل بمشروع حكومة عبد الرحمن البزاز في ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ ، وباركه وسانده . . . وساهم في السلطة الرجعية آنذاك استنادا اليه . .

عاد اليوم ليحمل السلاح في وجه بيان الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠ . . وقانون الحكم الذاتي الصادر في ١١/٣/١٩٧٤ .
المقارنة . . لابد وان تقودنا الى التساؤل المشروع الذي تطرحه الجماهير الشعبية في العراق . . عربا واكرادا واقلية متاخية .

ما الذي يريده الملا مصطفى العميل . . . ؟ لماذا يتصدى دائما لمشاريع واجراءات القوى التقدمية الحريصة على حقوق شعبنا الكردي . . . ويضع يده بيد قوى اليمين والردة والرجعية ؟ لماذا ؟ ونشر هنا مشروع حكومة عبدالرحمن البزاز لحل القضية الكردية الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ . . وبرقية الملا مصطفى التي تباركه . . ونشر بعده بيان ١١ آذار عام ١٩٧٠ الذي اصدرته ثورة السابع عشر من تموز وحزبها القائد حزب البعث العربي الاشتراكي . . وكذلك قانون الحكم الذاتي الذي شرعته السلطة الوطنية في ١١/٣/٧٤ ، والذي اقر من قبل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وجميع العناصر والفئات الوطنية المخلصة في شعبنا . . . ومن المقارنة . . . سيتبين للجميع . . . اي حقد اسود يضره الملا مصطفى للحركة الوطنية والتقدمية . . واي عدااء يحمله لقضية الحقوق القومية العادلة لشعبنا الكردي !

بيان حكومة عبد الرحمن البزاز في ٢٩ حزيران ١٩٦٦

ان هذه الحكومة رغبة منها في وضع حد للوضع غير الطبيعي في انحاء شمال الوطن . وسيرا وراء ما جاء في الفقرة الرابعة من كتاب التكليف عند تشكيل الوزارة في الحفاظ على وحدة التربة العراقية وتحقيق الوحدة الوطنية وتاكيدا للروابط الوثيقة القائمة فعلا بين العرب والاكراد والتي تدعمها . للعمل الحفيظ المخلص نصا وروحا المشترك وتؤكد عزمها القاطع على الالتزام به وتطبيقه نصا وروحا باسرع وقت مستطاع .

اولا - قد اعترفت الحكومة بالقومية الكردية بشكل قاطع في الدستور المؤقت عند تعديله وهي مستعدة لتأكيد هذا المعنى وزيادة جلاءه في الدستور الدائم بحيث يصبح من الواضح اقرار القومية الكردية وحقوق الاكراد القومية ضمن الوطن العراقي الواحد الذي يضم قوميتين رئيسيتين هما العرب والاكراد وبحيث يتمتع العرب والاكراد بحقوق وواجبات متساوية .

ثانيا - والحكومة على استعداد لاعطاء هذه الحقيقة الكلية وجودها الفعلي في قانون المحافظات - الذي هو في طريقه الى التشريع - على اساس من اللامركزية بان يكون لكل لواء ولكل قضاء ولكل ناحية شخصية معنوية معترف بها . ولكل من هذه الوحدات الادارية مجالسها المنتخبة وسلطانها الواسعة في الشؤون الخاصة بما في ذلك امور التربية والتعليم والصحة وكل ماله صلة بالشؤون المحلية والبلدية حسب مافصله القانون المذكور . كما ان القانون المذكور يمكن من اجراء التعديل في حدود الوحدات الادارية كما يمكن من انشاء وحدات ادارية جديدة عند الضرورة ومقتضيات المصلحة العامة .

ثالثا - وطبيعي ان الحكومة تعترف باللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي تكون غالبية سكانها اكرادا . وتكون لغة التعليم مع العربية - في الحدود التي يقرها القانون وتحددها المجالس المحلية .



Kurdistan Center
for Arts & Culture

رابعاً - ان هذه الحكومة عازمة على اجراء الانتخابات النيابية في الحدود الزمنية التي نص عليها الدستور المؤقت وحددتها
المتهاج الوزاري بشكل صريح وسيمثل الاكراد في المجلس
الوطني القادم بالعدد التي يتناسب مع مجموع السكان الكلي .
وبالطريقة التي يفصلها قانون الانتخابات .

خامساً - وطبيعي ان يشارك الاكراد اخوانهم العرب في كافة الوظائف العامة بنسبة سكانهم بما في ذلك الوزارات والوظائف الادارية العامة والقضائية والدبلوماسية والعسكرية دون الاخلال بمدى الكفاءة .

سادساً - وسيكون هناك عدد من طلاب البعثات والزمالات والمنح الدراسية في مختلف الفروع وعلى شتى المستويات من الاكراد يرسلون للتخصص في خارج البلاد دون الاخلال الكلي بالكفاءة وحاجة القطر . كما ستزيد جامعة بغداد من اهتمامها بدراسة اللغة الكردية وادبائها وتراثها الفكري والحضاري وتسمى الجامعة لفتح فروع لها في الشمال عند توفر الامكانيات .

سابعاً - وسيصبح من طبيعة الاشياء ان يكون - الموظفون المحليون في الالوية والاقضية والنواحي الكردية من الاكراد ما توفر العدد المطلوب منها . ولن يصار الى غيرهم الا بمقدار ما تقتضيه مصلحة تلك المناطق ذاتها .

ثامناً - سيراافق الحياة النيابية انشاء بعض التنظيمات السياسية وتمكين الصحافة من التعبير عن رغبات الشعب وستسمح الحكومة للاكراد بذلك في الحدود التي يرسمها القانون وستكون الصحافة السياسية والادبية في المناطق الكردية باللغة الكردية او باللغة العربية او بهما معا حسب طلب ذوي العلاقة .

تاسعاً -

١ - عندما تنتهي اعمال العنف يصدر العفو العام عن كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في الشمال او كانت لهم صلة بها بما فيهم من صدرت بحقهم احكام بسبب الاعمال المذكورة او لصلتهم بها او احتجزت حرياتهم .



Kurdistan Center

ب - يعود جميع الموظفين والمستخدمين من الاكراد الى وظائفهم السابقة كما يؤمن الملاك اللازم لهم ويلاحظ انصافهم .

ج - تسعى الحكومة لاعادة جميع العمال الاكراد المفقولين الى اعمالهم السابقة بكل طاقاتها .

عاشرا - على منتسبي القوات المسلحة البدء في العودة الى وحداتهم فور صدور هذا البيان على ان يتم ذلك كله خلال مدة اقصاها - شهران - وسيعامل العائدون بالرفق ويصدر العفو عنهم .

1 - فمن كان منتسبا الى الجيش عليه ان يعود الى الجيش بسلاحه .

ب - ومن كان منتسبا الى الشرطة عليه ان يعود الى الشرطة بسلاحه .

ج - اما الآخرون ممن حملوا السلاح فيعتبرون هيئة تابعة الى الحكومة التي عليها ان تعمل على عودتهم الى الحياة الطبيعية . والى ان يتم ذلك فالحكومة مسؤولة عن اعاشتهم .

وعلى كل من يتم تحوله منهم الى الحياة الطبيعية اعطاء كافة معداتهم واسلحتهم واعتدتهم وتجهيزاتهم التي الحكومة ويجري ذلك كله حسب خطة مدروسة من جميع ذوي العلاقة .

د - وطبيعي ان يعود الفرسان الى اماكنهم بعد احلال الامن ويجري استعادة الاسلحة منهم حسب خطة مدروسة .

احدى عشر - وغني عن القول ان الاموال التي تبذل اليوم في مقاومة العنف وكذلك الاموال التي تصرف فيما لا طائل تحته ستصرف في اعمار الشمار وستؤلف هيئة خاصة لاعمار المنطقة الكردية من العراق تخصص لها المبالغ اللازمة المناسبة في الخطة الاقتصادية للقيام بالتعمير والنهوض بالمشاريع الانمائية في

المنطقة وترتبط بوزير مسؤول يناط بوزارته ادارة مصايف الشمال وشؤون الغابات والتبوغ في الشمال كما يشرف على تنسيق الشؤون الخاصة بالوحدات الادارية التي يكون سكانها من الاكراد مما هو من صميم القومية الكردية كالعتالة بالثقافة الكردية ومنهاج التعليم باللغة الكردية وستحاول الحكومة بكل طاقاتها تعويض كل المتضررين تعويضا عادلا يمكنهم من العودة الى حياة منتجة نافعة للاسهام في النهوض في اقتصاديات البلد وازدهارها والعيش بأمن وسلام كما ان الحكومة باعتبارها وطنية وانسانية ستعني بكل الارامل واليتامى وذوي العاهات الذين كانوا من ضحايا العنف في شمال الوطن . وستنشئ بالتعاون مع الهيئات المختصة اللاجئين ومعاهد التاهيل اللازمة بأسرع وقت مستطاع .

ثاني عشر - تسمى الحكومة في توطيئ كل الافراد والجماعات الذين نزحوا او هاجروا من مناطقهم وسيكون الاصل في هذه العودة الى الوضع الطبيعي القديم . مع العلم بان ما سيكون لازما للدولة السيطرة عليه فيما بعد للمنفعة العامة يجب ان يقترن حسب احكام القانون بتعويض سريع عادل .

وليكن معلوما لمواطنينا الكرام جميعا من اقصى شمال الوطن الى اقصى جنوبه ان الحكومة والحكومة وحدها هي المسؤولة عن امن البلاد الداخلي والخارجي . وان لها من جيشها الشجاع وقواتها المسلحة النظامية المخلصة ما يمكنها من اداء واجبها المقدس هذا .

وانها عازمة على اعادة الحياة المدنية الهادئة لانحاء الوطن العزيز كافة كما انها راغبة باخلاص وتقدير تام بتبعاتها من اشاعة العدل وسيادة القانون بروح المساواة التامة بين المواطنين جميعا دونما تمايز . والمرجو بعد ذلك من المواطنين من ابناء الوطن عامة ومن اخواننا الاكراد خاصة ان يعينوها باخلاص على اداء واجبها الخطير هذا . وهي تعلم عن يقين بان اعلان هذا المنهاج اليوم مهما سمت المباديء التي جاء بها ليس اكثر من بداية البداية وان نجاحه التام يتوقف بالدرجة الاولى على تعاون المواطنين الصادق وهذا التعاون لا يمكن ان يتم على الوجه الامثل الا حين تشيع روح الود ويسود

مبدأ الاخلاص التام بين المواطنين كافة بينهم وبين حكومتهم . واني
لانتهاز هذه الفرصة السعيدة فاهيب باخواني المواطنين من رسميين
وغير رسميين من عسكريين ومدنيين من عشائريين وسكان مدن
وقري ممن يحملون السلاح الى الامس القريب او ممن اثروا
السكنة ممن كانوا يقاومون الحكومة او يؤيدونها اهيب بهم
جميعا بان يدركوا ان الوقت قد حان لان نصبح من جديد اخوة
في هذا الوطن متحابين ناسين الماضي عاملين بجد من
اجل رفاهيته واستقراره وتقدمه ووحدته
متفانين . اهيب بهم جميعا لكي يعقدوا العزم الاكيد على ان نحيا
حياة حرة كريمة اخوة سواء في كل الحقوق والواجبات مستقبلين
الذكرى الثامنة لثورة الرابع عشر من تموز في هذا العام بسروح
جديدة لنحقق الغاية المثلى التي قامت من اجلها تلك الثورة واعني
بها تحقيق حياة افضل للمواطنين كافة والسير بالبلاد قدما الى
مراقي الفلاح . ولنرجو بعد ذلك ان يكون منهاجنا هذا اسهاما
جديا للاسراع في اقامة حياة نيابية تمهد لوضع الدستور الدائم
وتشييد صرح مجتمع العدالة والكفاية والاستقرار . واني لعل
يقين من ان نجاحنا في تحقيق وحدة هذا الوطن - وحدة قائمة
على الاعتراف الكامل بالحقوق القومية لمواطنيه - سيفتح صفحات
جديدة امام العراقيين كافة ونمهد افضل تمهيد لان نعيش في
وطننا الواحد بامن واستقرار ولفتح صفحات جديدة لكل الذين
يحبون عراقهم العزيز ويودون مخلصين ان يعيشوا فيه آمنين
متعاونين راغبين باخلاص ان يسدلوا ستارا على الماضي وماسيه
ويفتحوا صفحات نيرة تبشر بغد مشرق وحياة عزيزة سعيدة .

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون (ص) .



الملا مصطفى يبرق لعارف والبرزاز مؤيداً بيان الحكومة
Kurdistan for Arts & Culture

الى السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء
المحترمين .

من مصطفى البرزاني .

جاء البيان الذي تفضل السيد رئيس الوزراء بالقائه مساء
هذا اليوم - أمس - حول سياسة الحكومة في شمال الوطن والمنهاج
الذي تضمنه تعبيراً صادقاً عن رغبة أبناء الشعب عموماً من عرب
واكراد لتحقيق ما نصبوا اليه البلاد من سلم واثاء وازدهار ووحدة
وطنية . اننا تؤيد مخلصين ما جاء في هذا البيان المذكور وسنعمل
من جانبنا كل ما يقتضي بتحقيق الاهداف التي وردت فيه داعي
الله ان ياخذ بيدكم ويوفقكم في اداء مهمتكم التاريخية .

« جريدة الجمهورية ١٩٦٦/٦/٣٠ »

k
Kur
for

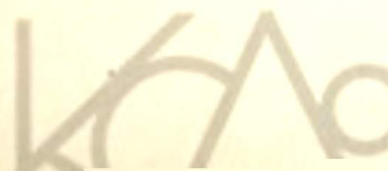


Kurdistan Center
for Arts & Culture



Kurdistan Center
for Arts & Culture

بیان آ آزار



ثم جاءت ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ . ليصدر
بعد ذلك بيان الحادي عشر من اذار عام ١٩٧٠ : الذي تخطى
اساليب التوفيقية والمراوغة وفيما يلي نصه :

Kurdistan Center
for Arts & Culture

بيان الحادي عشر من آذار :

لقد كان المبرر الاول لثورة السابع عشر من تموز انها جاءت
تعبيرا عن سخط الجماهير العربية كافة على الاسباب والمسببين
لهزيمة حزيران وعن اجماع الراي الشعبي في العراق على ادانة
الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامي
في هذه المحنة القومية . وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه
المطلق من حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني
والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لا بد منها لكل عزم صادق
على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها ووضعها
بدون اي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الاولى في الخطوط
الاولى للمعركة القومية للامة العربية .

لذلك وضعت الثورة نصب عينها منذ ايامها الاولى واجب
تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون اي تفريق بسبب
الجنس او اللغة او الدين او المنشأ الاجتماعي وتوفير جميع
الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي
تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق ان يتجه بكل
طاقاته وامكانياته الى المعركة القومية المصرية . . التي تمثل في
نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار والصهيونية
واطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب وبين مصالح تحرر
الامة العربية وكفاحها من اجل اهدافها التقدمية الانسانية من
جانب آخر .

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ
ميلادها ظلت ماضية بحزم وايمان في سبيل تحرير العراق من
مخلفات الاستعمار والعمالة والطفيلان السياسي والاجتماعي وفي
العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق
فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ

الفرص بين المواطنين .. وتفتح فيه الافاق امام جماهير الشعب كافة خلال التزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه واهدافه الاساسية الكبرى - الوحدة القومية والحرية والاشتراكية .

Kurdistan Center
for Arts & Culture

لقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولاسيما ان عدم قدرة العهد السابقة على تفهمها .. بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود .. قد ادبا مع ما رافقتهما واحاط بهما من استغلال الاستعمار واعوانه وعملائه الى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد ان حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الاخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية وما تشطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي .

لقد عملت الثورة منذ ايامها الاولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وباقصى حدود الالتزام بالمبادئ الديمقراطية الثورية .

ان الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ومن مواضعها احياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الارادة الحرة وان الوطن الواحد يتطلب ايجاد السبل الهادفة الى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعا .

وان جميع المشاريع والخطط الهادفة الى اضعاف الروابط بينها وزرع بذور التفرقة لاتخدم المصالح المشتركة لابنائها .. كما ان تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والانسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر اسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مقفم بالتآخي القومي والسلام .

وكان من وحي هذه المبادئ ان يبادر المؤتمر القطري السابع

الحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في اواخر عام ١٩٦٨ ومطلع عام ١٩٦٩ الى تحديد موقف الحزب الايديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية والى رسم طريق الحل امام الثورة والسلطة الثورية وذلك في المقررات التي صدرت في اعقاب ذلك المؤتمر التي تقول :

أكد المؤتمر على ان مسألة المطامح القومية للاكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية . وقد مضت عدة سنوات دون الوصول الى حل سليم لهذه المسألة مما ألحق بالمواطنين العرب والاكراذ نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة . وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دوماً وتستثمر الاخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والاكراذ معا والحق افساح الاضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا اليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك . كما أكد المؤتمر على ان حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية الديمقراطية كان يحترم دائما المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقا انسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق باتجاه تصفية مخلفات الاستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من اجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية .

لذا فان الثورة تلتزم بداهة بمبادئ الحزب وقراراته التي قد اقرت للمواطنين الاكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في اطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري .

وفي الوقت الذي تخوض فيه الامة العربية كفاحا واسما ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية يضعها في الخطوط الاولى من كفاح شعوب الشرق الاوسط حيث ان نضال الشعب

العراقي الوثيق الارتباط مع كفاح الامة العربية في سبيل الديمقراطية ومقارعة القوى الرجعية في المنطقة العالمية والمحلية فان الثورة تعتبر ان الاساس الاول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو ان الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية ديمقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية فانها موضوعيا يشدها في العراق الى الحركة التحررية العربية وحدة الكفاح ضد الامبريالية والقوى الرجعية الاخرى الحليفة والتابعة لها .

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الاخوة التاريخية ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية .

وان اي اخلال بهذا التناسق سوف يؤدي بالضرورة الى الخفاق الذي بالكفاح المشترك والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام

لقد أدرك الاستعمار ان وحدة الكفاح العربي الكردي تعزز حركة التحرر العربية الكردية وتمكنها من احراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الامبريالية الصهيونية الاسرائيلية في المنطقة لاسيما بالنسبة للمعركة القومية المصرية الراهنة الدائرة في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها . . لذلك استماتت الاجهزة الاستعمارية والعميلة لايجاد اكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد اضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق .

ومادامت الثورة تنطلق في فهمها لمسالة القومية بانها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية . . فلا مراء ان تلتزم الثورة في كل خطوة بخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي الى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللانسانية مجتمعة .

لذلك فان ممارسة الجماهير الكردية لمجمل حقوقها القومية وتحقيق التكافؤ المطلق في فرس التطوير الحر هما السبيلان

الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء الشعوب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقي ، الاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة .

Kurdistan Center

for Arts & Culture

ولم يكن مصادفة ان توقيت المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزاني .

ولم يعد خافيا ان الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لاعادة اسباب الطمانينة والسلام في ارجاء شمالي العراق اذ عملت على مايلي :

أ - فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقا لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائيا في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم .

ب - ولقد اقر مجلس قيادة الثورة انشاء جامعة في السليمانية وانشاء مجمع علمي كردي كما اقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية فاوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة .. كما اوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والادبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي ولتمكين الادباء والشعراء والكتاب الاكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبوع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والامكانيات امامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية واصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية باللغة

الكردية وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريشما
يتم انشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية .

ج - واعترافا للمواطنين الاكراد بحقوقهم في احياء تقاليدهم
واعيادهم القومية ومن اجل مشاركة الشعب كله في اعياد
ابنائهم قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد - النوروز - عيداً
وطنياً في الجمهورية العراقية .

د - كما اصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي
على لامركزية الادارة المحلية وقرار استحداث محافظة
دهوك .

هـ - كذلك اصدر مجلس قيادة الثورة عفوا عاما شاملا عن جميع
المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في اعمال العنف في
الشمال ليزيل كل اثر من آثار الاوضاع السلبية الشاذة
السابقة ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على ارضية
وطيدة للامن العام والاخاء القومي الشامل .

ولقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات
واجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب الامر الذي هيا
الظروف الملائمة للمضي قدما في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد
عليها اجماع الشعب وتضافرت حولها ارادته وقوته وكلمته .

لما تقدم فان مجلس قيادة الثورة اجري اتصالات بينه وبين
قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي
الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر واقتنع الجميع بضرورة قبول
محتويات هذا البيان وتنفيذها . وهو يؤكد عزمه على تعميق
وتوسيع الاجراءات الفعالة لاستكمال اسباب النهوض الثقافي
والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفا بالدرجة
الاولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة
واشراكها عمليا في المساهمة الجادة في بناء الوطن والكفاح من اجل
اهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة :

١ - تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق
التي غالبية سكانها من الاكراد وتكون اللغة الكردية لغة

التعليم في هذه المناطق وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية . كما تدرس اللغة الكردية في بقية انحاء العراق كلفة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون .

Kurdistan Center
for Art

٢ - اما مشاركة اخواننا الاكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها .. كانت ومازالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الثورة الى تحقيقها فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب اخواننا الكرد من حرمان في الماضي .

٣ - نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية نوضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

Kurdistan Center

أ - الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حصول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط اعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الاذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والاعلام الكردية .

ب - اعادة الطلبة الذين فصلوا او اضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بفض النظر عن اعمارهم او ايجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

ج - الاكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الاكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة .

Kurdi
for Ai

٤ - يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية .. من الاكراد .. او ممن يحسنون اللغة الكردية ما يوفر العدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الاساسيين

(محافظ . قائمقام . مدير الشرطة . مدير امن . ومماشابه ذلك) ويباشر فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة.

٥ - تقرر الحكومة حق الشعب الكردي في اقامة منظمات طلابية وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة .

٦ - أ - يمد العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في ١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان . ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في المنطقة الكردية .

ب - يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملك ويسـتـفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .

٧ - أ - تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض في المنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الاخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال .

ب - اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لانحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية .

ج - تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

د - العمل السريع لاغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين

وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة واعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .

Kurdistan Center
for Arts & Culture

٨ - اعادة سكان القرى العربية والكردية الى امكانهم السابقة اما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لغراض النفع العام وفق القانون فيجري اسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عن مالحقهم من ضرر بسبب ذلك .

٩ - الاسراع بتطبيق قانون اصلاح الزراعي في المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الارض واعفاؤهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة .

١٠ - جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كمايلي :

١ - يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الاقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

ب - اضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية .

ج - تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم .

١١ - اعادة الاذاعة والاسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتبطا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .

١٢ - يكون احد نواب رئيس الجمهورية كرديا .

١٣ - يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان .

١٤- اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية وفقا للاحصاءات الرسمية التي تجري وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي . والى ان تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية . وحيث ان الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .

١٥- يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق .
ايها المواطنون الاكراد :

ان هذه المكتسبات التي انجزتها الثورة . لن تكون . اكثر من مرقاة لبلوغ كامل اهدافكم القومية في ظل هذا الوطن المغدى ووحدة شعبه العظيم .

وسوف يشهد التاريخ انه ماكان لكم ولن يكون ابدا . اخا مخلصا . وحليفا دائما كالشعب العربي .

يا جماهير شعبنا العظيم .

ان ارادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر . وسوف تتحطم على صخرة وعيكم لمسؤولياتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية الى اضعاف تلاحمكم الكفاحي . ان جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد اعدائكم والطامعين فيكم لتسير معا كتلة واحدة . تفيض بالقوة والوعي وارادة العمل والكفاح . لنصرة قضية الامة العربية الكبرى . فلسطين . ولتحقيق اهدافكم السامية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

يا جماهير امتنا العربية المناضلة ..

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح
ببدا الثورة . ايدي جميع المناضلين الاحرار من ابناء هذا القطر
صفحة جديدة مشرقة . تتجدد فيها مرة اخرى فوق هذه الارض
الطيبة . شروط المحبة والسلام والتآخي بين قوميتين . لهما تاريخ
كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ وسوف يكون لهما اليوم وغدا والى
الابد شرف احياء نضالهما المشترك من اجل القضاء على اعداء
القوميتين .. اعداء الشعوب والانسانية جمعاء . الاستعمار
والصهيونية والتخلف وشرف الاسهام المشترك في دعم الكفاح الانساني
من اجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر على اسس الحق
والمساواة والعدل بين الشعوب كافة .
فالى نضال مشترك .. وآمال مشتركة وانتصارات قومية
وانسانية مشتركة .

مجلس قيادة الثورة

Kurdistan Center
for Arts & Culture

١٩٧٠-٣-١١

بعد هذه المقارنات ..

نتساءل ، لماذا كانت زمرة الملا مصطفى تقف دائما ضد مصالح
اخواننا الاكراد .. ولماذا حاولت عرقلة اهم المكاسب التي حصل
عليها شعبنا الكردي بصدر قانون الحكم الذاتي ؟

ان المكاسب العظيمة ، التي جاء بها هذا القانون ، ومن بعده
قانون المجلس التشريعي تشير بشكل واضح الى جدية الثورة في
معالجة هذه المسألة وسعيها لاستكمال الشروط القانونية لتمتع
الاخوة الاكراد بحقوقهم القومية ضمن الجمهورية العراقية .. على
عكس ما فعلته زمرة الملا مصطفى بارتمائهما في احضان الاستعمار
والرجعية وتصديها للحكم الذاتي ومسيرة العراق الثورية .

وفيما يلي نص قانون الحكم الذاتي والمجلس التشريعي ،
والقرارات الملحقه بهما :



Kurdistan Center
for Arts & Culture



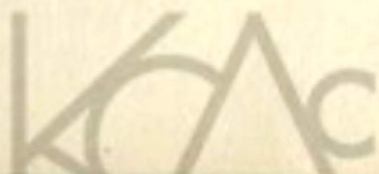
Kurdistan Center
for Arts & Culture

قانون الحكم الذاتي

لمنطقة كردستان



Kurdistan
for Arts



نص البيان الذي القاه الرئيس المناضل احمد حسن البكر في
الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٤ معلنا فيه قرار مجلس قيادة الثورة
بتطبيق الحكم الذاتي في منطقة كردستان :

Kurdistan Center
for Arts & Culture

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الشعب العظيم

يا جماهير امتنا المجيدة

تاكيدا لروابط المواطنة والاخوة التاريخية بين ابناء العراق من
العرب والاكرد والاقليات المتاخية وانسجاما مع المبادئ الديمقراطية
لثورة السابع عشر من تموز ووفاء لعهدا وتطبيقا لبيان الحادي
عشر من آذار لسنة ١٩٧٠ ولما تضمنه ميثاق العمل الوطني وتعزيزا
للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع ابناء الشعب ولما ناضلت
من اجله ودعمت اليه كل القوى الوطنية والقومية التقدمية ..
قرر مجلس قيادة الثورة .. تطبيق الحكم الذاتي في منطقة
كردستان .

ان تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من
الاكرد وعلى اساس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا
الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة في اطار الوطن الواحد وفي
ظل علاقات الاخاء والمساواة والمسؤولية المشتركة بين ابنائه ويعزز
الوحدة الوطنية والمكتسبات التي حققتها الثورة للجماهير فسي
سائر الميادين ويدرا عنها مكائد الاستعمار والقوى الرجعية . كما ان
ممارسة ابناء شعبنا الكردي الكاملة في الهيئات الوطنية وضمنان
الحقوق الثقافية للاقليات المتاخية وفقا للقوانين التي شرعتها ثورة
السابع عشر من تموز وفي ظل مبادئها ومؤسساتها الديمقراطية وفي
اطار العمل الوطني المشترك للجهة الوطنية والقومية لكفيل بازالة
الحيث الذي لحق بابناء شعبنا الكردي وبلاقليات المتاخية ابان
العهد الدكتاتورية والرجعية وسياستها الشوفينية والاستبدادية
واحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في منطقة
كردستان ويفتح الافاق الواسعة لكل ابناء الشعب للمضي قدما
وبثقة وطيدة وبروح الطمأنينة والعمل البناء على طريق التحولات
الديمقراطية والتقدمية وصولا الى بناء الاشتراكية .

تعديل الدستور المؤقت

استنادا الى احكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١-٣-١٩٧٤ تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ ١٦ - تموز - لسنة ١٩٧٠ على النحو التالي :

المادة الاولى :

تضاف الفقرة التالية الى المادة الثامنة .

ج - تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الاكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون .

المادة الثانية :

ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار لسنة ١٩٧٤ الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

استنادا الى الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١-٣-١٩٧٤ اصدار القانون التالي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ .

Kurdistan Center
for Arts & Culture

قانون الحكم الذاتي

لمنطقة كردستان

الباب الاول

اسس الحكم الذاتي

الفصل الاول

الاسس العامة

المادة الاولى :

- أ - تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حينما وردت في هذا القانون .
- ب - تحدد المنطقة حيث يكون الاكتراد غالبية سكانها ويثبت الاحصاء العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان ١١ آذار . وتعتبر قيود احصاء عام ١٩٥٧ اساسا لتحديد الطبيعة القومية للاغلبية السكانية المطلقة في الاماكن التي سيجري فيها الاحصاء العام .
- ج - تعتبر المنطقة وحدة ادارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في اطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية . وتجري التقسيمات الادارية فيها وفقا لاحكام قانون المحافظات مع مراعاة احكام هذا القانون .
- د - المنطقة جزء لا يتجزأ من ارض العراق ، وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق .
- هـ - تكون مدينة اربيل مركزا لادارة الحكم الذاتي .
- و - هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية .

المادة الثانية :

- أ - تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة .
- ب - تكون اللغة الكردية لغة التعليم للاكراد في المنطقة ويكون تدريس اللغة العربية الزاميا في جميع مراحل التعليم ومرافقة .
- ج - تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لابناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية الزاميا .
- د - لابناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الام .
- هـ - يخضع التعليم في جميع مراحلها ، في المنطقة ، للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة .

المادة الثالثة :

- أ - حقوق وحريات ابناء القومية العربية والاقليات في المنطقة مصونة وفق احكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم ادارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها .
- ب - يمثل ابناء القومية العربية والاقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددهم الى سكان المنطقة ، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها .

المادة الرابعة :

القضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون ، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية .

الفصل الثاني

الاسس المالية

المادة الخامسة :

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة .

المادة السادسة :

- أ - للمنطقة ميزانية خاصة ضمن الميزانية الموحدة للدولة .

ب - يتبع في اعداد وتنظيم ميزانية المنطقة نفس القواعد والاسس التي تتبع في اعداد الميزانية الموحدة للدولة .

المادة السابعة :

تكون ميزانية المنطقة من الاجزاء التالية :

- ١ - الميزانية الاعتيادية .
- ٢ - الميزانية الاستثمارية السنوية للمنطقة .
- ٣ - ميزانيات المؤسسات والمصالح الانتاجية ذات الطابع المحلي المؤسسة في المنطقة .
- ٤ - ميزانيات الادارات المحلية والبلديات في المنطقة .

المادة الثامنة :

تتألف موارد ميزانية المنطقة من العناصر التالية :

- ١ - الموارد الذاتية وتتكون من :
 - ١ - ايرادات الضرائب والرسوم المقررة للبلديات والادارات المحلية بموجب القوانين المختصة .
 - ٢ - ائمان المبيعات واجور الخدمات .
 - ٣ - الحصة المقررة من ارباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة .
 - ٤ - ضريبة العقار الاساسية والاضافية ضمن المنطقة .
 - ٥ - ضريبة الارض الزراعية وحصة اصلاح الزراعي من الحاصل .
 - ٦ - ضريبة العرصات .
 - ٧ - ضريبة التراكات .
 - ٨ - رسوم تسجيل العقار .
 - ٩ - رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها .
 - ١٠ - الطوابع المالية .
 - ١١ - رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها .

ب - ما يخص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها وتطورها المتوازن مع كافة ارجاء الجمهورية العراقية .

المادة التاسعة :

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالي .

الباب الثاني

هيئات الحكم الذاتي

الفصل الاول

المجلس التشريعي

المادة العاشرة :

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوينه وتنظيمه وسير العمل فيه بقانون .

المادة الحادية عشرة :

أ - ينتخب المجلس التشريعي رئيسا ونائبا للرئيس وامينا للسر من بين اعضائه .

ب - تنعقد جلسات المجلس بحضور اغلبية عدد اعضائه وتتخذ قراراته باغلبية عدد الحاضرين الا اذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون او في قانون المجلس التشريعي .

المادة الثانية عشرة :

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية :

- أ - وضع نظامه الداخلي .
- ب - اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة .
- ج - اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطنين في المنطقة .

د - اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شعبة
الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع
الجهات المركزية المختصة .

هـ - التصديق على مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها
المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع
الانمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات
التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه .

و - اقتراح الميزانية الخاصة بالمنطقة .

ز - اقرار الحسابات الختامية بعد تدقيقها من قبل ديوان
الرقابة المالية ورفعها الى السلطة التشريعية للتصديق عليها .

ح - ادخال التعديلات على الميزانية الخاصة بالمنطقة بعد
التصديق عليها ، في حدود المبالغ المخصصة والاغراض التي خصصت
من اجلها على ان لا يتعارض ذلك مع القوانين وخطط التنمية في
الدولة .

ط - مناقشة ومساءلة اعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون
التي تدخل في اختصاصاتهم .

ي - طرح الثقة بالمجلس التنفيذي او بواحد او اكثر من اعضائه،
ويعفى من مهمته من سحبت الثقة منه . ويتخذ قرار سحب الثقة
باغلبية عدد الاعضاء المكونين للمجلس التشريعي .

الفصل الثاني

المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشرة :

ا - المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لادارة الحكم
الدائي في المنطقة .

ب - يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من
الاعضاء مساو لعدد الادارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة
او يزيد عليه بعضوين .

ج - يكلف رئيس الجمهورية احد اعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي .

Kurdistan Center

د - يختار الرئيس المكلف اعضاء المجلس التنفيذي ونائبا له من بين اعضاء المجلس التشريعي او ممن تتوفر فيهم شروط العضوية فيه . ويتقدم الى المجلس التشريعي بطلب الثقة ، وعند حصول الثقة بأغلبية عدد الاعضاء المكونين للمجلس يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي .

هـ - يكون رئيس واعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير .

و - لرئيس الجمهورية اعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلا .

ز - في حالة حل المجلس التنفيذي او سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصرف الامور الجارية فقط الى حين تشكيل مجلس جديد على الا يتجاوز ذلك مدة اقصاها خمسة عشر يوما .

المادة الرابعة عشرة :

أ - ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس التنفيذي .

ب - يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية :

- ١ - مكتب المجلس التنفيذي .
- ٢ - مكتب المتابعة والتفتيش .
- ٣ - مكتب الاحصاء والتخطيط .

اولا - ترتبط بالمجلس التنفيذي الادارات التالية :

- ١ - ادارة التربية والتعليم .
- ٢ - ادارة الاشغال والاسكان .
- ٣ - ادارة الزراعة والاصلاح الزراعي .
- ٤ - ادارة الشؤون الداخلية .
- ٥ - ادارة النقل والمواصلات .
- ٦ - ادارة الثقافة والشباب .



Kurdistan Center
for Arts & Culture

- ٧ - ادارة البلديات والمصايف .
- ٨ - ادارة الشؤون الاجتماعية .
- ٩ - ادارة الشؤون الاقتصادية والمالية .
- ١٠ - ادارة شؤون الاوقاف .

ثانيا - يتحدد اختصاص الادارات التالية على النحو الآتي :

- ١ - ادارة شؤون الداخلية : الشرطة والدفاع المدني والاحوال المدنية .
 - ٢ - ادارة شؤون الاجتماعية : الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .
 - ٣ - ادارة الشؤون الاقتصادية والمالية : الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية .
- ج - يتولى مسؤولية الادارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة اعضاء من المجلس التنفيذي يدعون « الامناء العامون » ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة .

المادة الخامسة عشرة :

يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية :

- ١ - ضمان تنفيذ القوانين والانظمة .
- ب - الالتزام باحكام القضاء .
- ج - اشاعة العدالة وحفظ الامن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية واموال الدولة العامة والخاصة .
- د - اصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق احكام القرارات التشريعية المحلية .
- هـ - اعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الانمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقا لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومطلبات تطبيقه ورفعها الى المجلس التشريعي للتصديق عليها .

و - الاشراف على المرافق والمؤسسات العامة المحلية في المنطقة .
ز - تعيين موظفي ادارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم
اصدار مرسوم جمهوري او موافقة رئيس الجمهورية ، وفق قوانين
الخدمة والملاك ، وتسري عليهم احكام القوانين المطبقة على موظفي
الجمهورية العراقية ، على ان يكون الموظفون في التقسيمات الادارية
التي تسكنها اغلبيية كردية من الاكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية
مع مراعاة ما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون .

ح - تنفيذ ميزانية المنطقة وفق القوانين والاسس المعتمدة في
النظام المحاسبي للدولة .

ط - اعداد تقرير سنوي عن اوضاع المنطقة يرفع لرئيس
الجمهورية ولللمجلس التشريعي .

العلاقة بين السلطة المركزية وادارة الحكم الذاتي .

الباب الثالث

المادة السادسة عشرة :

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقا
لاحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع ارجاء الجمهورية
العراقية الى الهيئات المركزية او من يمثلها .

المادة السابعة عشرة :

أ - ترتبط تشكيلات الشرطة والامن والجنسية في المنطقة
بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها احكام
القوانين والانظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية .

ب - لرئيس المجلس التنفيذي او من يخوله من اعضاء المجلس
ان يعهد الى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة
بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي اطار السياسة العامة
للدولة .

ج - يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ)
من هذه المادة بأمر من وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس
التنفيذي .

د - ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية او ممن يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة .

Kurdistan Center
for Arts & Culture

هـ - يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (ا) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرات السابقة .

المادة الثامنة عشرة :

ا - دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصاتها ، ولهيات الحكم الذاتي رفع التقارير عنها الى الوزارات التابعة لها .

ب - للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها حق التوجيه العام للادارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون .

ج - تعين السلطة المركزية وزيرا للدولة يقوم بالتنسيق بين النشاط الذي تمارسه في المنطقة كل من السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي ، وله ان يحضر جميع اجتماعات هذه الهيئات ، وللسلطة المركزية ان تنتدب ايا من الوزراء الاخرين للقيام بذات المهمة .

د - تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي لوزير الدولة فور صدورها .

هـ - يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء .

المادة التاسعة عشرة :

ا - تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة واربعة اعضاء يختارهم اعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ب - لوزير العدل او لوزير الدولة ان يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي امام هيئة الرقابة ، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة ،

لمخالفتها الدستور او القوانين او الانظمة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ وزير الدولة بها .

ج - الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي اثناء ايام الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيه .

د - تفصل هيئة الرقابة في الطعن خلال مدة اقصاها ثلاثون يوما من تاريخ تقديمه اليها ، وتكون قراراتها قطعية .

هـ - تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلا او جزاء من تاريخ صدورها وتلغى جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليها .

و - تبلغ هيئة الرقابة قراراتها الى الجهة الطاعنة والى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتشر في الجريدة الرسمية .

المادة العشرون :

ا - الرئيس الجمهورية ان يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف اعضائه ، او عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تاريخ دعوته للانعقاد ، او بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لاكثر من مرتين متتاليتين ، او حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون .

ب - في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته الى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة اقصاها تسعون يوما من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله .

المادة الحادية والعشرون :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة ١٣٩٤
الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار لسنة ١٩٧٤
الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة



Kurdistan Center
for Arts & Culture

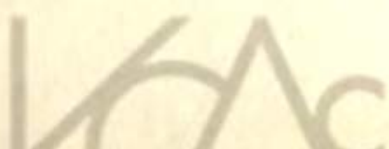


Kurdistan Center
for Arts & Culture

قانون المجلس التشريعي
لمنطقة كردستان



Kurdistan
for Arts & Culture



قرار رقم (٣٠٧)

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى الفقرة (٢) من المادة الثانية والاربعين من الدستور
الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة
بتاريخ ٢٦-٣-١٩٧٤ .

اصدار القانون التالي : -

رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٤

قانون

المجلس التشريعي لمنطقة كردستان

الباب الاول

تكوين المجلس التشريعي

المادة الاولى - ٢ - يتكون المجلس من ثمانين عضوا منتخبا
بطريق الاقتراع الحر المباشر وفق قانون انتخاب المجلس التشريعي .

ب - يمثل عضو المجلس سكان المنطقة كلهم .

المادة الثانية - يشترط فيمن يكون عضوا في المجلس :-

٢ - ان يكون عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين بالولادة .

ب - ان يكون قد اكمل الخامسة والعشرين سنة ميلادية .

ج - ان يكون متمتعا بكامل حقوقه المدنية والسياسية .

د - ان يحسن القراءة والكتابة باحدى اللغتين الكردية او العربية .

المادة الثالثة - ٢ - لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس التشريعي
وعضوية المجلس الوطني او عضوية مجالس الشركات التجارية
والمؤسسات العامة والمنشآت التابعة لها ، او تولي الوظائف العامة .

ب - لا يجوز لعضو المجلس ان يتعاقد بالذات او بالواسطة مع الدولة او هيئات الحكم الذاتي او الاشخاص المعنوية العامة بصفة ملتزم او مقاول او ان يشتري شيئاً من اموال الدولة او من اموال هيئات الحكم الذاتي او بيعها شيئاً من امواله .

المادة الرابعة - تنتهي العضوية في المجلس في الحالات التالية :-
١ - انتهاء مدة المجلس او حله .

ب - استقالة العضو ، وتعتبر نافذة من تاريخ قبولها من قبل المجلس بأغلبية عدد أعضائه .

ج - انتفاء احد الشروط الوارد ذكرها في المادة الثانية من هذا القانون ويقر المجلس ذلك بأغلبية عدد أعضائه .

المادة الخامسة - يؤدي عضو المجلس في جلسة علنية وقبل مباشرته عمله اليمين التالي :-

« اقسم بالله العظيم وبشرقي وبمعتقدي
ان احافظ على النظام الجمهوري والتزم
مخلصاً بمبادئه ودستوره وقوانينه وان اعمل
جاهداً على سلامة الجمهورية العراقية
ووحدة اراضيها » .

المادة السادسة - ٢ - لا يسأل اعضاء المجلس عما يبدون من آراء اثناء ممارستهم اعمالهم وفق النظام الداخلي للمجلس .

ب - لا يجوز اثناء دورة انعقاد المجلس اتخاذ اية اجراءات جنائية ضد اي من اعضائه او القبض عليه الا بأذن من المجلس ، عدا حالة التلبس بالجناية .

الباب الثاني

عمل المجلس التشريعي

المادة السابعة - ٢ - مدة المجلس ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اجتماعه الاول وتنتهي في آخر اجتماع له من سنته الثالثة .

ب - تبدأ الدورة الاعتيادية للمجلس في السبت الاول من شهر تشرين الاول وتستمر مدة تسعة اشهر .

ج - يعقد المجلس اول اجتماع له في دورته الاعتيادية بحكم القانون
وبرئاسة اكبر الاعضاء سنا وينتخب في هذه الجلسة بطريق
الاقتراع السري رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس وامينا للسر .

Kurdistan Center
for Arts & Culture

د - لرئيس المجلس التنفيذي او اربع عدد اعضاء المجلس التشريعي
دعوة المجلس للانعقاد في جلسة غير اعتيادية ، ويقتصر الاجتماع
على النظر في الموضوعات الواردة في دعوة الانعقاد .

هـ - جلسات المجلس التشريعي علنية .

المادة الثامنة - ٢ - للمجلس التنفيذي او عشرة من اعضاء
المجلس التشريعي اقتراح القرارات التشريعية ، ولا يناقش المجلس
مشروع القرار قبل ان تنظر فيه اللجنة المختصة . وكل مشروع رفضه
المجلس لا يقدم اليه خلال دورة الانعقاد ذاتها .

ب - يصدر رئيس المجلس التنفيذي القرارات التشريعية خلال عشرة
ايام من تاريخ وصولها اليه ، وله ان يطلب خلال هذه المدة من
المجلس التشريعي اعادة النظر في مشروع القرار او في بعض
اجزائه ، فاذا اصر المجلس على رايه بنفس الاغلبية اعتبر القرار
نهائيا وواجب الاصدار .

ج - تنشر القرارات التشريعية في الجريدة الرسمية للجمهورية
العراقية وتعتبر نافذة في المنطقة من تاريخ نشرها .
المادة التاسعة - ٢ - لكل عضو من اعضاء المجلس التشريعي
ان يوجه بموجب نظامه الداخلي اسئلة واستجوابات الى اعضاء
المجلس التنفيذي في الموضوعات التي تدخل في اختصاصاتهم
وعليهم الاجابة عنها . وتجري المناقشة في الاستجواب بعد مرور
سبعة ايام من تاريخ تقديمه .

ب - لرئيس المجلس التشريعي تقديم طلب مسحب بسحب
الثقة من المجلس التنفيذي او من احد اعضاءه ، ولا يناقش
المجلس الطلب الا بعد مرور سبعة ايام من تاريخ تقديمه .
ويجري التصويت عليه بعد يومين من تمام المناقشة فيه .
المادة العاشرة - انتقالية - يجوز اختيار اعضاء المجلس التشريعي
الاول بغير طريق الانتخاب .

المادة الحادية عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر في بغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٩٤
الهجرية المصادف لليوم السادس والعشرين من شهر اذار لسنة
١٩٧٤ الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

قرار رقم (٢٠٨)

مجلس قيادة الثورة

باسم الشعب

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين والى
الفقرة (١) من المادة الحادية والستين من الدستور المؤقت .
قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ
١٩٧٤/٣/٢٦ اصدار القانون الاتي :-

رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٤

قانون

العفو العام عن الاكراد العسكريين والمدنيين

المادة الاولى - يعفى الاكراد من افراد القوات المسلحة من الجيش
والشرطة والامن والجنسية وحرس الحدود الذين التحقوا او
سيلتحقون باقرب سلطة عسكرية قبل او خلال مدة نفاذ هذا القانون
من العقوبات التالية :

١ - العقوبات المنصوص عليها في القوانين العسكرية المترتبة على
تغيبهم او غيابهم او هروبهم او تخلفهم او مخالفتهم .

ب - العقوبات المنصوص عليها في المادتين (١١٦ و ١١٧) من
قانون العقوبات العسكري رقم (١٣) لسنة ١٩٤٠ المعدل .

ج - الطرد الصادر بحقهم بسبب تغييبهم أو غيابهم أو هروبهم .

المادة الثانية - يعفى الاكراد من العقوبات المنصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٩ المعدل وقانوني الدفاع الوطني وخدمة الاحتياط الملغيين المترتبة على تخلفهم أو مخالفتهم لاحكام هذه القوانين اذا التحقوا باقرب سلطة عسكرية قبل او خلال مدة نفاذ هذا القانون .

المادة الثالثة - يعفى الموظفون والمستخدمون والعمال الاكراد من جميع العقوبات الادارية المترتبة على تغييبهم غير المشروع اذا التحقوا بمراكز اعمالهم أو اقرب سلطة عسكرية خلال مدة نفاذ هذا القانون .

المادة الرابعة - يطلق سراح الموقوفين والمحبوسين المشمولين بأحكام هذا القانون فوراً ان لم يكونوا موقوفين أو محبوسين لسبب آخر ، ولا تعاد الفرامات المستحصلة منهم .

المادة الخامسة - مدة نفاذ هذا القانون ثلاثون يوماً وتسري اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر في بغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٩٤ هجرية المصادف لليوم السادس والعشرين من شهر آذار لسنة ١٩٧٤ ميلادية .

احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

قرار رقم (٣٠٩)

استناداً الى احكام الفقرة (٢) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-٣-١٩٧٤ ما يلي :-

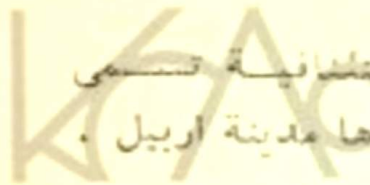
- ١ - تكون اللغة العربية لغة المراسلات الرسمية بين السلطة المركزية او ممثليها وبين هيئات الحكم الذاتي ، وكذلك في جميع العلاقات والمعاملات التي تكون السلطة المركزية طرفاً فيها .
- ٢ - تكون اللغة العربية او الكردية بطريقة كتابتها الحالية لغة الوثائق والمراسلات والمعاملات الاخرى داخل المنطقة .
- ٣ - تصدر قرارات هيئات الحكم الذاتي باللغتين الكردية والعربية .
- ٤ - لكل مواطن ان يستعمل اللغة العربية او الكردية في معاملاته الرسمية في المنطقة .
- ٥ - أ - تجري المحاكمات في المحاكم التي تمارس صلاحياتها داخل المنطقة بأحدى اللغتين العربية او الكردية حسب ما يقرره رئيس المحكمة ، ويجوز له قبول المرافعة بلغة محلية اخرى ، وتتخذ المحكمة كافة الاجراءات اللازمة لتأمين ذلك .
ب - تصدر الاحكام باللغتين العربية والكردية .
- ٦ - يلقى قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٣٠٤) الصادر في ٥-٤-١٩٧٢ .
- ٧ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

قرار رقم (٣١٠)

استناداً الى احكام الفقرة (٦) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-٣-١٩٧٤ ما يلي :-



١ - تنشأ في منطقة الحكم الذاتي منطقة استثنائية تسمى
(منطقة استئناف كردستان) ويكون مركزها مدينة أربيل .

٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

Kurdistan Center
for Arts & Culture

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

قرار رقم (٢١١)

استناداً الى احكام الفقرة (٢) من المادة الثانية والاربعين من
الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-٣-١٩٧٤

Kurdistan Center
for Arts & Culture

ما يلي :-

١ - يجوز انشاء مدارس للاكراد القاطنين خارج منطقة الحكم
الذاتي ، وفق الاسس والقواعد التي تضعها وزارة التربية .

٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

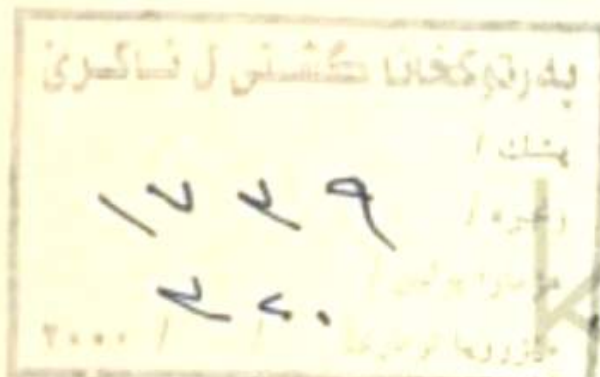
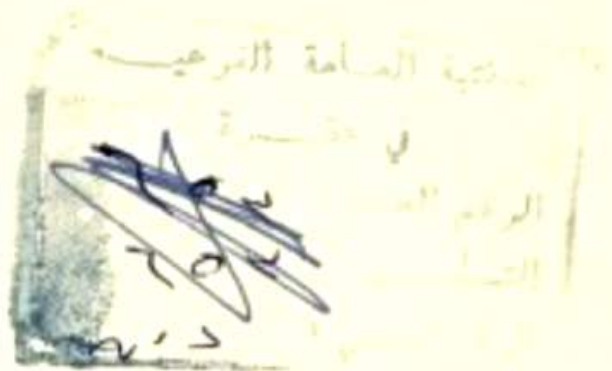


Kurdistan
Center for Arts & Culture





Kurdistan Center
for Arts & Culture



رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد

١٢٥ لسنة ١٩٧٥



Kurdistan
for Arts & Culture

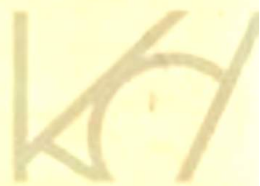
دار الحرية للطباعة - بغداد

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م



Kurdistan Center
for Arts & Culture

الجمهورية العراقية
وزارة الاعلام
بغداد



Kurdistan C
for Arts & C

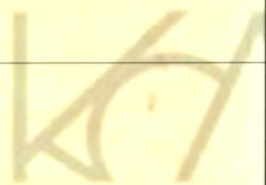
السعر ٥٠ فلسًا

١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ



Kurdistan Center
for Arts & Culture

الجمهورية العراقية
وزارة الاعلام
بغداد



Kurdistan C
for Arts & C

السعر ٥٠ فلسًا

١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ